

واقع دارفور الأمني الجديد

تقرير رقم 134 عن أفريقيا – 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

موجز تنفيذي وتوصيات

i	موجز تنفيذي و توصيات
I.	مقدمة
II.	ديناميكيات النزاع المتطورة
أ.	تنامي النزاع العربي-العربي
1.	ترغم وأبالا (رزيغات)
2.	سلامات والحباينة
3.	بني حلبا
4.	التأثير في القبائل العربية
5.	ضمّ القبائل العربية إلى عملية السلام
ب.	العلاقات بين العرب وغير العرب
1.	العرب وفور/مساليت
2.	العرب والزغاوة
3.	النتائج المحتملة
ج.	تنامي العنف في مخيمات النازحين داخلياً
1.	الوضع في المخيمات
2.	محاولات حزب المؤتمر الوطني إخلاء المخيمات
III.	حسابات الفرقاء
أ.	استراتيجيا حزب المؤتمر الوطني
1.	الحسابات الانتخابية
2.	استغلال جهاز الأمن المحلي
3.	تجارة الأسلحة
4.	احتواء القبائل غير العربية
5.	استحداث مواقع جديدة
ب.	الموقعون على اتفاقية سلام دارفور
1.	ميني ميناو وجيش تحرير السودان/ميني ميناو
2.	جهات أخرى موقعة على اتفاقية سلام دارفور
ج.	استراتيجيات المتمردين وتشرذم صفوفهم
1.	فصائل جيش تحرير السودان
2.	تصدعات حركة العدل والمساواة
3.	مجموعات إضافية
4.	استراتيجيات المتمردين
IV.	التشظيات والديناميكيات الإقليمية
أ.	شمال كوردوفان وجنوبها
ب.	جمهورية إفريقيا الوسطى
ج.	الديناميكية بين تشاد والسودان
د.	ليبيا
هـ.	إريتريا
و.	مصر
V.	نحو التسوية
أ.	جهود صنع السلام والحفاظ عليه
1.	صنع السلام
2.	حفظ السلام
ب.	السبيل إلى الأمام
VI.	خاتمة
ملحق أ	خارطة السودان

واقع دارفور الأمني الجديد

موجز تنفيذي وتوصيات

النساء والقبائل العربية. ومن شأن إسماح أصوات أكثر شمولية وتمثيلاً أن يساعد على معالجة الوزن الذي تمنحه العملية لحزب المؤتمر الوطني والمجموعات الثورية. أسقطت القضايا الأساسية التي تسبب النزاع ومنها ملكية الأراضي واستخدامها وضمان حقوق الرعاية، ودور الحكومة المحلية والهيكلية الإدارية وإصلاحها من اتفاقية سلام دارفور وأحيلت على الحوار الدارفوري الدارفوري وعملية المشاورات التي كان يُفترض أن تلي المفاوضات. ويجب أن ترد هذه المواضيع على جدول أعمال مفاوضات جديدة إذا أُريد لاتفاقية محتملة أن تكسب الدعم الشامل التي افترقت إليه اتفاقية سلام دارفور.

يُستبعد أن تبدأ قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة عملها قبل العام 2008 لذا من المهم تنفيذ الوعود وتوفير المساعدات التي وعدت بها بعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور بحيث يُمكن استئناف عمليات حفظ السلام الناشطة. وعندما تبدأ قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة عملها على الأرض، يجب عليها أن تستقي العبر من تجربة سلفها وحماية المواطنين والرد على انتهاكات وقف إطلاق النار. كما يجب على القيادة أن تلتزم في محادثات السلام حرصاً على التوفيق بين ما هو متفق عليه والقدرات المتاحة. يتعين على الأسرة الدولية أن توفر للقوى دعماً يفوق ما قررته لبعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور، فتزودها بالقدرة على الرد الحاسم، وفرض العقوبات على الأطراف غير الممتثلة للقرار إذا دعت الحاجة وعلى التدابير التي تعيق عملية السلام أو تنتهك القانون الإنساني الدولي.

توصيات

بشأن المفاوضات السياسية

إلى فريق دعم الوساطة المشتركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة:

1. العودة إلى دارفور لإجراء مزيد من المشاورات حول المواضيع الأساسية مثل ملكية الأراضي، حقوق الرعاية، الإدارة الأهلية ووقف الاعتداءات والسعي لتعيين أشخاص يمثلون حقوق تلك الدوائر في مفاوضات السلام مع إيلاء اهتمام خاص لتمثيل المرأة.
2. منح الثوار المشاركين في مؤتمر جوبا بضيافة الحركة الشعبية لتحرير السودان الوقت لتوحيد وإنشاء قاعدة مشتركة واستراتيجية مفاوضات مشتركة وتعيين ممثلين عنهم قبل استئناف محادثات السلام وتشجيع الفصائل المعتكفة على المشاركة في مؤتمر جوبا.
3. إعطاء الأولوية لاتفاق جديد حول وقف إطلاق النار عند استئناف المفاوضات بما فيه إقامة لجنة مشتركة بين جميع الأطراف الموقعة على وقف إطلاق النار واتفاقية سلام دارفور والمنصوبة إلى بعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور/ قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لدارفور والتي تدعمها بحسب المقتضى هيئات ضامنة دولية لعملية السلام تعمل على مستويين:

اتخاذ القرارات للإشراف على تطبيق التدابير المتخذة بحق الجهات التي انتهكت الاتفاقية ودعمها؛

في خلال العام المنصرم، شهد نزاع دارفور تغييراً جذرياً لم يصب في اتجاه الأفضل. وفي حين سُجل عدد وفيات أقل من فترة الاقتتال بين العامين 2003 و 2004، إلا أن الوضع تبدل وتشتت الأحزاب وتضاعفت المواجهات. وازدادت وتيرة العنف مجدداً، كما تراجع قدرة وكالات الغوث الإنسانية على النفاذ إلى المناطق المنكوبة، ولم توث أعمال حفظ السلام الدولية فعالية بعد ولا يزال البحث عن تسوية سياسية بعيد المنال. وتعجز استراتيجية الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة عن التماشي مع الواقع الجديد وتقتضي تالياً المراجعة. وبعد حفل افتتاح صاحب اختطف الأضواء الإعلامية في سرت، ليبيا، بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2007، عادت محادثات السلام إلى مستنقع الجمود ملزمة الوساطة باستغلال هذه الفرصة لتعيد هيكليّة العملية، وتوسع نطاق المشاركة وتعالج جميع أسباب النزاع الجذرية.

مُنيت اتفاقية سلام دارفور الموقع عليها في أيار/مايو 2006 بفشل ذريع، وأتت محدودة من حيث النطاق وجهات المفاوضة والهيئات الموقعة عليها. فالجهات التي وقعت على الاتفاقية أي الحكومة وبعض المجموعات المتمردة أسعت إلى عملية السلام. أما الحزب الحاكم في الخرطوم، وهو حزب المؤتمر الوطني فينتبع سياسات مدمرة في دارفور بينما يقاوم في الوقت نفسه الأحكام المحورية الواردة في اتفاقية السلام الشامل لعام 2005 والتي أنهت الحرب بين الشمال والجنوب، مغرقاً بالتالي الاتفاقية في جوف الأزمات. ويتوجب على الأطراف الموقعة أن تضمن صمود الاتفاقية في انتخابات العام 2009 ولا أن تضع حداً للنزاع، ولكنها تُهدد هيكليّة صناعة السلام في السودان. يريد حزب المؤتمر الوطني أن يعيث خراباً في دارفور ليقطع جانحي أي معارضة ممكنة في حين يُعيد توزيع الحلفاء على الأراضي ويتهدد قرارات مجلس الأمن عبر دمج قوات الجنجويد غير النظامية في هيكلية أمن رسمية بدلاً من نزع سلاحها.

وتتحمل القوات الموقعة على اتفاقية سلام دارفور لا سيما جيش تحرير السودان/ ميني ميناوي، مسؤولية اعتداءات استهدفت مدنيين وهيئات ناشطة في المساعدات الإنسانية وبعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور وهي تسببت بأعمال عنف في مخيمات النازحين داخلياً. ولقد نال زعماء هذه القوات وظائف حكومية وأراض ولكتهم أشرس المدافعين عن استمرار الوضع الراهن وفي غياب دور واضح لهم في المفاوضات الجديدة، سيفقدون على الأرجح دارفور إلى الهلاك. وتشرذمت صفوف الحركات المتمردة غير الموقعة على الاتفاقية وبادرت إلى اتخاذ خطوات باتجاه محاولة إعادة توحيد صفوفها. وقاطع كثيرون المفاوضات وحشدوا القوات العسكرية. ونظراً لاختلاف انتماءاتهم القبلية، تزداد رسالهم تشظياً ويفقدون دورهم في تمثيل الدوائر التي يزعمون أنهم ينطقون باسمها.

تزداد أعمال العنف في مخيمات النازحين حيث يتعرّض سكان المخيمات إلى تلاعبات جميع الأطراف بينما تحاول الخرطوم أن تجبرهم على العودة إلى مناطق غير آمنة. وما زاد الطين بلة الانشقاقات في أوساط العرب. تُحاول بعض القبائل تدعيم مطالباتها بالأراضي قبل وصول قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لدارفور، مما أدى إلى قتال مع قبائل عربية أخرى أيقنت أن حزب المؤتمر الوطني ليس يُشكل الضمانة الموثوق بها لمصالحها على المدى البعيد فبدأت تحمي نفسها بنفسها. ويُسجل خطر وقوع ثورة عربية كما عقد تحالفات مع المجموعات المتمردة غير العربية. وها هي السنة النزاع تتقشّى لتُحرق حقول النفط في كوردوفان.

ويُشدد الواقع الجديد على ضرورة توسيع حلقة المشاركة في محادثات السلام لتشمل طيف الفعاليات والمناطق المعنية بالنزاع، وأبرز ضحاياها خصوصاً

4. العمل على رصد المخالفات والتحقيق فيها والإفادة عن النتائج المستخلصة إلى هيئة اتخاذ القرارات لاتخاذ التدابير المناسبة.
 5. الحرص على إشراك قيادة قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لدارفور في المفاوضات تouxياً للتوافق بين ما يُتفق عليه وصلاحيات قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة وقدراتها للاحية تخطيط العملية ومفهومها.
 6. منع الموقعين على اتفاقية سلام دارفور والمنضوين تحت لوائها من التحول إلى جهات تنسفها وذلك عبر إشراكهم في المفاوضات والحرص على تمثيلهم بشكل مناسب في أي ترتيبات مستقبلية لتشارك السلطة.
 7. تعبئة الشركاء الإقليميين والدوليين لدعوة الأطراف المتفاوضة إلى اتخاذ تدابير حسن نية تثبت التزامهم بالمحادثات وتحسن بيئة التوافق أي:
 - أ. في حال حزب المؤتمر الوطني: وقف جميع الاعتداءات التي يشنها الجيش وغيره من الهيئات الأمنية على المدنيين ومخيمات النازحين داخلياً وتوزيع السلاح على الميليشيات القبلية؛ تعيين أشخاص أكثر حياداً في منصب حاكم في ولايات دارفور الثلاث، وقف احتلال الأراضي التي تم إخلؤها والتراجع عنه واستحداث مواقع إدارية محلية لما بعد اتفاقية سلام دارفور؛ دعم جهود فريق الوساطة بين الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لإجراء مزيدٍ من المشاورات عبر إتاحة النفاذ المطلق في دارفور وعدم التدخل في الإشراف على الاجتماعات وتنظيمها.
 - ب. في حال الأطراف غير الموقعة على اتفاقية سلام دارفور: إعلان وقف فوري للاعتداءات واحترامه ووقف توزيع السلاح على مخيمات النازحين داخلياً؛ توفير دعم وحمايةٍ مطلقين للعمليات الإنسانية في المناطق التي تشرف عليها؛ التعاون بشكلٍ مطلق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بهدف إنشاء قاعدة مشتركة بين الحركات.
- إلى حكومات تشاد، ليبيا، مصر وإريتريا:**
8. دعم فريق الوساطة المشترك بين الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة عبر الضغط على حكومة السودان والجهات غير الموقعة على اتفاقية سلام دارفور لاتخاذ مبادرة حسن نية والتشاور مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن كيفية إتمام جهودها الرامية إلى توحيد صفوف غير الموقعين على الاتفاقية بدل التنافس معها.
- في ما يخص عملية حفظ السلام**
- إلى حكومة السودان:
9. التوافق فوراً على إنشاء قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لدارفور وضَمَّ قوَات غير إفريقية إلى صفوفها عند الحاجة، وإتاحة الأراضي المتوقرة وتحسين مهبط الطائرات والنفاذ إليه ومنح قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة نفاذاً غير مشروط إلى مجال السودان الجوي.
 10. استحداث هيكلية تنسيق بين لجان أمن الدولة وقوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لدارفور للحيلولة دون تصعيد النزاعات المحلية وللمبادرة إلى معالجتها على وجه السرعة.
- إلى بعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور/ قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لدارفور**
11. تسبير دوريات وإعطاء الأولوية لحماية مخيمات النازحين داخلياً وتوفير المساعدة الإنسانية وطرق النقل الأساسية بما فيه العمل مع جميع الأطراف لإقامة مناطق منزوعة السلاح في محيط المخيمات وطرق لتوفير المساعدات الإنسانية عملاً بأحكام اتفاقية سلام دارفور.
- إلى إدارة عمليات حفظ السلام (DPKO):**
12. الحرص على تدعيم بعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور بأسرع وقتٍ ممكن من خلال مجموعة تدابير الدعم الخفيف والقوي ومنح الأولوية لانتشار قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة السريع.
 13. توصية جميع بعثات حفظ السلام في السودان (بعثة الأمم المتحدة لدارفور، قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة) وجمهورية إفريقيا الوسطى/تشاد (MINURCAT، قوة حفظ السلام بقيادة الإتحاد الأوروبي (EUFOR) بإقامة آلية مشتركة لتبادل المعلومات والتنسيق بهدف توفير الحماية القصوى للمدنيين وزيادة القدرة على التعاطي مع التهديدات عبر الحدود.
- إلى أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة:**
14. فرض تدابير تأديبية بما فيها عقوبات مصرح بها على أي طرف يعوق سير المفاوضات، وانتشار قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة لدارفور أو عمل المحكمة، أو يخرق أحكام حظر السلاح أو القانون الإنساني الدولي.
 15. العمل مع الدول الأطراف في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية على توفير المساعدة المطلقة للمحكمة وذلك لمتابعة التحقيقات والملاحقات وزيادة الضغط على السودان لكي يتعاون مع المحكمة ويسلم الشخصين الصادرة بحقهما مذكرات توقيف.
- نيروبي/بروكسل، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

واقع دارفور الأمني الجديد

موجز تنفيذي وتوصيات

I. مقدمة

وفي وسط هذا الاحتدام، تعصف بدارفور معاناة إنسانية. فمنذ بداية العام 2007، تهجر ما يزيد على 240.000 مواطن أو أُعيد تهجيرهم¹ في حين استمرّ خطف النساء وتعرضهنّ لاعتداءات جنسية على يد قوات الحكومة والمليشيات والمجموعات الثورية المتصلة بها². وتجد الوكالات الإنسانية نفسها هدفاً مباشراً للعنف مع أنها ساعدت على ضمان بقاء حوالي أربع ملايين دارفوري متأثر بالحرب. وحيث ارتفعت الاعتداءات التي تستهدفها بنسبة 150% في خلال السنوات المنصرمة³، اضطرت إلى الانسحاب من العديد من المناطق واكتفت بتوفير المساعدة من خلال العمليات المتنقلة "ذهاباً وإياباً" بالمروحيات في بعض المناطق. وأُزل بهم وابل من العنف من الأطراف كافة: مليشيات الحكومة، الثوار غير الموقعين، قوات جيش تحرير السودان/ميني ميناو والنازحين داخلياً. ومع انتشار الحركات الثورية، يصعب على الوكالات الإنسانية تنسيق المساعدة، ونتيجة لانعدام الأمان، يتعذر عليها الوصول إلى حوالي نصف مليون شخص⁴.

في محاولةٍ لحمل جميع الأطراف في دارفور على التوصل إلى حلّ سلمي، عرض الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة "خارطة طريق" على ثلاث مراحل للتوصل إلى السلام في حزيران/يونيو 2007 وبدأت محادثات السلام في ليبيا في 27 تشرين الأول/أكتوبر. ولكنّ الواقع الجديد يغيّر معالم دارفور فيجعل المنطقة مختلفة عما كانت عليه يوم جرى التوقيع على اتفاقية سلام دارفور. وأدى النزاع بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن تطبيق اتفاقية السلام الشامل الموقع عليها عام 2005 لوقف الحرب بين الشمال والجنوب إلى تعقيد محاولات التوصل إلى تسوية. وحيث تتغير تحديات دارفور، يتوجب على الردود الدولية التكيف مع الظروف الميداني الجديد.

تمثل أعمال العنف ونقشّي المجموعات المسلحة والصعوبات المحيطة بالمحادثات تحديات كبيرة لعملية السلام. يُحلل هذا التقرير الديناميكيات الجديدة ويوصي الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة والفعاليات الوطنية

إنّ اتفاقية سلام دارفور الموقع عليها في أيار/مايو 2006 بين حكومة السودان وحزب متمرّد واحد بقيادة ميني ميناوي (جيش تحرير السودان/ميني ميناو) أخفقت في معالجة النزاع، لا بل إنّ بعض نواحي تطبيقها قد أدّى إلى تدهور الوضع الأمني. وحيث لم توقع غالبية المجموعات الثورية على الاتفاقية، وعجز ميني عن التحكم بالقوات الوقية لإمرته وأعدّ حزب المؤتمر الوطني الحاكم في الخرطوم العدة لتغليب حلّ عسكري، استمرت حلقة المواجهات. ووضعت بعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور في موقع يستحيل فيه تطبيق الاتفاقية ويزيد على وجودها الضعيف ضعفاً. عزم حزب المؤتمر الوطني على حشد المجموعات الثورية أو تدميرها، مساهماً بالتالي في زيادة الفوضى وأعمال العنف والتهجير. ومع استمرار الاقتتال وانعدام الأمان، استحال المضي في عمليات المصالحة بين القبائل من خلال الحوار الدارفوري - الدارفوري.

فلا حزب المؤتمر الوطني ولا الحركات المتمردة يريدون أن يبدأ الحوار الدارفوري الدارفوري كما نصّت عليه اتفاقية سلام دارفور لأنهم يعتبرونه تهديداً. يخشى حزب المؤتمر الوطني أن تؤدي عملية شاملة إلى وحدة بين الدارفوريين فتهدد استراتيجيا البقاء. يرى الثوار العملية على أنها تُضعف شرعيتهم كمجموعات تمثل مصالح دارفور.

وفي ظلّ انعدام اتفاقية سلام قابلة للاستمرار، طفت على الساحة أبعاد جديدة من النزاع. أولاً، تنامت الانشقاقات وأعمال الاقتتال بين الثوار. ثانياً، أدى الاقتتال الداخلي على الأرض والسلطة إلى تشتيت صفوف القبائل العربية فأقصت بعض المجموعات نفسها عن حزب المؤتمر الوطني. ثالثاً، أجمعت بعض المجموعات الثورية والعربية على تحقيق مصالح مشتركة. رابعاً، تنامت أعمال العنف وانعدم الأمان في مخيمات النازحين داخلياً، بينما اتبع حزب المؤتمر الوطني استراتيجية لإفراغ المخيمات. خامساً، أسرع حزب المؤتمر الوطني إلى تجريد الزغاوة المتعاملين مع جيش التحرير السودان/ميني ميناو من حقهم في الأرض التي يملكونها تقليداً لتغليب مصلحة العرب وغير العرب من حزب المؤتمر الوطني.

يرغب النظام في إنشاء منطقة عازلة من القبائل العربية الصديقة على طول الحدود لعزل غير العرب في دارفور عن أقرابهم في تشاد. تقسّمت في دارفور الديناميكيات الإثنية القائلة وتشابكت مع المصالح عبر الحدود مما أضفى بعداً جديداً على الوضع الهشّ سيّما وأن خرطوم وإنجينا تعمدان إلى تغذية الحروب في ساحة بعضهما البعض. كما امتدت نيران النزاع إلى جمهورية إفريقيا الوسطى ويسجلّ خطرٌ متنامٍ بأن تختلط بحابل الأزمات في شمال منطقة كوردفوان وجنوبها.

¹ "Sudan Humanitarian Overview" نشرة حول الوضع الإنساني في

السودان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آب/أغسطس 2007.

² "التقرير الدوري الثامن الصادر عن المفوض الأعلى لحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان في السودان"، 20 آب/أغسطس 2007. وبحسب التقرير، أقدمت القوات السودانية والمليشيات على اغتصاب 50 امرأة وارتكاب أعمال عنف أخرى في تدريبات في شهر كانون الأول/ديسمبر 2006. وتعرضت النساء للاغتصاب أمام بعضهنّ البعض، وللضرب بالعصي وأجبرن على إعداد الطعام وتقديمه للمعتدين. كما اتهم التقرير الحكومة السودانية بتلكها في التحقيق. نفت الحكومة إقدام قواتها على ارتكاب مثل هذه الفظائع.

³ "تقيد بعثة الأمم المتحدة عن وقوع مزيد من الاعتداءات على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في جنوب دارفور"، مركز الأمم المتحدة للأنباء، 27 أيلول/سبتمبر 2007.

⁴ "نشرة حول الوضع الإنساني في دارفور رقم 28" مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تموز/يوليو 2007.

II. ديناميكيات النزاع المتطورة

والإقليمية والدولية باتخاذ تدابير لمعالجة جذور النزاع وإيجاد حلول دائمة لإنهاء أعمال العنف.

في السابق، تركّز النزاع بين الحكومة (والميليشيات التابعة لها) والقبائل غير العربية في دارفور. ولكنّ النزاع على الأرض والسلطة قد أدى إلى تضارب بين العرب وبيت بنور عصيان عربي محتمل. بدأت القبائل العربية تقيم روابط جديدة مع القبائل غير العربية، لا بلّ انضمّ البعض منها إلى مجموعات ثورية بقيادة عربية أو أنشأها. وتزداد أعمال العنف في مخيمات النازحين داخلياً، التي تأوي أكثر من مليوني دارفوري ويات النازحون داخلياً دمي بيد الأحزاب كافة.

أ. تنامي النزاع العربي-العربي

يشعر العديد من القبائل العربية لا سيما الجمالون بأنّ حزب المؤتمر الوطني استغلّهم في السنوات الأخيرة. الآن وقد أصبحت آفاق إقامة قوى حفظ سلام أمراً واقعاً، تنوي خرطوم التخلي عنهم أو طعنهم. في غياب حلّ يُعالج شكواهم، يرون أمامهم حلين لا ثالث لهما: إما أن يستمروا في شنّ حرب بالوكالة، وإخضاع أنفسهم لخطر المواجهة مع الأسرة الدولية وإما أن يناوؤا بنفسهم عن حزب المؤتمر الوطني فيتحالفون مع الأسرة الدولية. أياً كان خيار القبائل فهي قلقة بشأن تدعيم المكاسب التي حققتها في سنوات الحرب السابقة قبل وصول هينات حفظ السلام.

حققت هذه القبائل مكاسب على شكل ثروات من مصادرة الأراضي، معدات وذخائر وآليات عسكرية ونفوذ سياسي. وهي ترغب في أن تصبح مطالبتها بالأرض المحتلة شرعية، إما من خلال إقامة مواقع جديدة أو من خلال إنشاء إدارة أهلية مستقلة تعترف بها القوانين المحلية⁵. كما تطالب بالتعويض عليها. بحسب قائد رفيع في ميليشيا الجنجويد في نيالا، تستحق القبائل العربية التعويض عن كلّ ما فعلته لمكافحة الثورة. وهي ترى أنّه في حال التوصل إلى اتفاق سلام، ستوزع أموال التنمية وإعادة الإعمار على غير العرب وحدهم في دارفور في حين يُهمش البدو وخصوصاً الجمالون.

1. ترغم وأبالا (رزيغات)

ليس النزاع الحالي بين القبائل العربية مشطوراً بوضوح بين تلك التي تدعم سياسات حزب المؤتمر الوطني وتلك التي لا تدعمه. لا بلّ يقع بين المجموعات كافة التي تتقاتل حول الأرض والسلطة وتغذيها الحالة في خرطوم وتريدها سوءاً. ومن الأمثلة، الاقتتال بين ترغم وأبالا⁶ رزيغات

⁵ وقد يشمل هذا الفوز الشخصي بالنظارات (القيادة) وبموقع عمودية (نيابة القيادة) لأقربائهم العرب الذين وصلوا في السنين الأخيرتين من إفريقيا الغربية (النيجر، بوركينا فاسو، تشاد). أفاد عضو دارفوري في المجلس الوطني لوسائل الإعلام أنّ حزب المؤتمر الوطني أعاد توطين حوالي 7000 أسرة من إفريقيا الغربية في دارفور ومنحهم حقّ المواطنة الفوري. وتقيم هذه المجموعات علاقات قريبة متينة مع قبيلة رزيغات شمال دارفور خصوصاً قبيلة موسى هلال. Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007. كما بُلّفت إلى ترافد حوالي 30.000 - 40.000 عربي من تشاد عام 2007. وبحسب مفوضية اللاجئين، معظمهم من قبائل البدو أو شبه البدو العربية التي تفرّ من الوضع الأمني المتدهور والنزاع المسلح الذي يستصوبها. وبحسب البعض، طلب إليهم بعض القادة السودانيين احتلال الأراضي التي كان يشغلها النازحون داخلياً. أوصت المفوضية العليا للاجئين إلى السودان بالاعتراف بهم أولاً على أنّهم لاجئين ويتوضّح قضية ملكية الأراضي الورقة الموجزة للمفوضية العليا للاجئين، 7 آب/أغسطس 2007.

⁶ يُستخدم تعبير أبالا للدلالة على قبائل الجمالين العربية. أمّا البقارة فهم رعاة الأبقار العرب. وتنتشر قبيلة أبالا في شمال دارفور وقبيلة رزيغات الشمالية هي أكبر

الاختيار على قبيلة بني حلبا وهي إحدى قبائل البقارة الأكبر التي تؤدي دوراً مهماً بين أوساط العرب في جنوب دارفور على الرغم من علاقة محدودة تثير علامة استقهام مع أبالا. وبالنظر إلى الفظائع التي اقترفتها خرطوم وحلفاؤها بعد اتفاقية سلام دارفور والتي لقيت إدانة عالمية، قرر قادة بني حلبا البقاء بعيدين عن استراتيجيا الحكومة. وفي حزيران/يونيو 2007، أرسل حزب المؤتمر الوطني قاده رفيعي المستوى لإقناع القبيلة بالانضمام إلى صفوفها.

وعدا أولاً بأن أعمال التنقيب عن النفط سوف تبدأ قريباً في المنطقة ووضعوا الأعلام جنوب المدينة لترسيم المنطقة التي يدعون أنها تضم حقول النفط. ثانياً، لجأوا إلى تكتيك الترهيب، فأشاعوا بين أوساط الشعب أن القوات الدولية سوف تعتبر جميع القبائل العربية بما فيها قبائل بني حلبا مذنبية ومسؤولة عن ارتكاب جرائم بحق غير العرب الذين سيوظفون الدعم الدولي ليحكموا دارفور مجدداً. حاولوا حشد قوات الدفاع الشعبية لكنهم قوبلوا بمقاومة معظم المجموعات المحلية. ومن ثم ذهبوا إلى أم لياسة وأمروا ببناء مستشفى في محاولة جديدة للتعاون مع القبائل ولكن مكائدهم كلها مئيت بفشل ذريع.¹³

4. التأثير في القبائل العربية

نظراً لحالات الاقتتال الداخلي، صعب على قادة القبائل متابعة جدول أعمال مؤيد للعرب في دارفور وخصوصاً جدول أعمال تستحدثه خرطوم وتتحكم به¹⁴. وأسفت الثقة بين المجموعات العربية إلى حد أن المصالحة القبليّة العربية باتت معدومة الحبل فانهار العديد من اتفاقيات المصالحة القبليّة بعد أن رحبت به الحكومة والأوساط الإعلامية¹⁵. ولم تتمكن المجموعة العربية¹⁶، وهي هيئة قيادة المصالح العربية في دارفور من تنظيم هذه الأزمات المتتالية سيما وأن الميليشيات القبليّة تعتبرها أقل جدوى مع مرور الوقت¹⁷. يرغب العديد من قادة القبائل العربية في أن تكون لهم سلطة سياسية مستقلة عن حزب المؤتمر الوطني الذي أولى برأيهم اهتماماً كبيراً لأبالا ولكن ما يثنيهم عن ذلك هي قيادة المركز¹⁸ لذا هم يبقون مشلولي الحركة. ولكن القيادة العربية الأصلية المؤهلة والقادة الكبار لا زالوا موجودين وبالتالي إذا ما سحقت لهم الفرصة يُمكنهم الالتزام في إيجاد حلّ مستدام للنزاع في دارفور.

وهما مجموعتان نشطتا في دعم حزب المؤتمر الوطني. وكانت قبيلة ترغم الصغيرة تعيش على أرض قبيلة فور مدة 60 سنة وتأمل في أن تُصبح مطالبتها بالأرض شرعية من خلال علاقات سلمية مع إدارة فور المحلية⁷ ولكن نظراً لعصيان حزب المؤتمر الوطني المضاد عام 2003، انتهزت الفرصة لخلع الفور عن أرضهم وتدعيم نظراتها.

ولهذه الغاية، ضمت جهودها إلى أبالا - خصوصاً أم جلول، ماهرية (وهما قبيلتان متفرعتان عن رزيغات الشمالية) ومجموعات عربية صغيرة مثل الحوطية والتعالبة - التي كانت بدورها تنوق إلى وضع يدها على هذه الأرض. وقامتاً معاً بالاعتداء على فور باقتراف الفظائع في قاس، نيالا وشرق جبل مرة مهجرين الكثيرين. مع احتمال وصول قوة دولية أكثر قدرة، بدأت قبيلتا ترغم وأبالا رزيغات بالاقتتال مطلع العام 2007. وحيث تسلحت أبالا رزيغات على يد حزب المؤتمر الوطني، تمكنت من إلحاق ضرر كبير بقبيلة ترغم فأجبرت الكثيرين على الالتحاق بمخيمات النازحين داخلياً. وبحلول شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2007، اتهمت ترغم حزب المؤتمر الوطني بدعم أبالا رزيغات في اعتداءاتها وبقتله في توفير أي أمن أو ردّ قانوني عندما بدأ الاقتتال. وأعرب بعض عناصر قبيلة ترغم أوائل العام 2007 عن رغبتهم في الانضمام إلى العصيان في دارفور⁸.

2. سلامات والحبابية

اصطدمت ميليشيا سلامات مؤخراً بالحبابية⁹ مما أسفر عن مقتل أكثر من 20 شخصاً من قبيلة سلامات في خلال 10 أيام من المواجهات. وفي خلال العقد المنصرم، طلبت سلامات إلى الحكومة منحها نظارة في دارفور ولكنّها لم تستوف المعايير الضرورية لذلك¹⁰. وسلامات في قتال اليوم مع حبابية للفوز بوحدة إدارية في دار حبابية. ترغب حبابية في أن تُخلي لها سلامات الأرض كاملة ولقد قامت مع ميليشيات بني حلبا القبليّة (الفرسان) بتدمير القرى والأبار للحرص على عدم عودة أبناء سلامات البتة. وقعت مواجهات مماثلة في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/أكتوبر 2006 في قرى مهاجرة، ياسين ولابادو التي تطالب بها مجموعة ميني مينابو باعتبارها "محررة". ولم يعد اليوم مرحباً بأبالا أو سلامات للإقامة في دار بني حلبا وفي الحبابية¹¹.

3. بني حلبا

إثر اعتماد قرار مجلس الأمن 1706 (2006)، حاول حزب المؤتمر الوطني تعبئة القبائل لمواجهة تدخل دولي محتمل في دارفور¹². ووقع

الجنجويد في مناطق إستراتيجية وتوزيع السلاح، Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

¹³ Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

¹⁴ بقي بعض القادة العربي على علاقة وثيقة بمجموعة نافع علي نافع واستمروا في الترويج لسياسة حزب المؤتمر الوطني القائمة على مبدأ فرق تسد وذلك توتخياً لمكاسب شخصية، Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

¹⁵ وقعت قبيلتا ترغم وأبالا على اتفاقين لم يلبثا أن انهارا عام 2007.

¹⁶ لمزيد من التفاصيل بشأن التجمع العربي الذي تأسس عام 1985 مراجعة تقرير مجموعة الأزمات الدولية حول إفريقيا رقم 76 ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة 25 آذار/مارس 2004، والتقارير رقم 25، إعادة إحياء عملية السلام في دارفور، 30 نيسان/أبريل 2007.

¹⁷ في خلال أعمال الاقتتال الثلاثة الماضية في جنوب دارفور وهي سلامات في مواجهة بني حلبا وترغم في مواجهة رزيغات (أبالا) وقلنة في مواجهة الحبابية - تعثر على التجمع العربي وقف الاقتتال. وقف قادة مثل الجنرال حميد، عبد الله مسار، الجنرال صافي نور (نائب رئيس المفاوضين في حزب المؤتمر الوطني في أبوجا)، علي محمود (الحاكم الجديد في جنوب دارفور) وعبد الحميد موسى سلطة شعبية كانوا يتعمون بها في السابق.

¹⁸ تتضمن قيادات المركز، وهي كناية عن الممثلين العرب في الخرطوم، مستشارين رئاسيين ووزراء وجزالات سابقين.

جوانحها وأكثر أهمية أما قبيلة البقارة فهي منتشرة في جنوب دارفور وغربه. ووجه التمييز الآخر فهو التالي: في حين يتمتع العديد من البقارة العرب بحقوق تقليدية لناحية ملكية الأرض، لا يصح هذا لقبائل أبالا مما يُفسر تلبيتها دعوة حزب المؤتمر الوطني إلى الحركة المسلحة بين عامي 2003-2004.

⁷ تعيش قبيلة ترغم على طول وادي البلبل (دلال عنقرة، تيمبسكو وأب جاسو) وهي أجزاء من حاكورة فور، أي النظام التقليدي لملكية الأرض في دارفور، التي تديرها مقومية نيالا (الإدارة القبليّة لفور).

⁸ Crisis Group interviews، كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2007.

⁹ تدخل سلطة جنوب دارفور لاحتواء النزاع بين الحبابية وسلامات، الصحافة، 23 آب/أغسطس 2007.

¹⁰ لقبيلة سلامات نظارة في تشاد في أم تيمان ولكن في السودان ليس لديها سوى عمودية. في خلال العقد المنصرم، طلبت إلى الحكومة منحها نظارة في دارفور ولكنها لم تستوف الشرط الضروري أي توفر 7 عموديات على الأقل.

¹¹ Crisis Group interview، نيالا، تموز/يوليو 2007.

¹² وكان جهاز الاستخبارات في الجيش قد وضع خطة لمواجهة قوة دولية واشتملت الخطة على توزيع المسؤوليات بين الميليشيات القبليّة وموضعة مخيمات

5. ضم القبائل العربية إلى عملية السلام

وعلى المدى البعيد، تعي القبائل العربية بأن بقاءها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية مرتبط بمجموعات حضرية غير مترحلة مثل فور والتي ستمكث في مكانها مهما اشتدت أعمال الثورة المضادة. بدأ البعض إیرام اتفاقيات مع جيرانه مثل الصفقات بين عرب السعدة وحوطية وقمر من القرقود وقبيلة فور من جبل مرة²⁰. سحنت اتفاقية ناجحة المجال أمام قيام طريق تجارية من جبل مرة إلى سوق نيالا²¹.

يحاول حزب المؤتمر الوطني تدوير هذه الجهود. مع أنه أنشأ لجان مصالحة قبلية في ولايات دارفور الثلاث، إلا أنه يحرص على ألا تقوِّض الاتفاقية المصالحة في المنطقة²². على سبيل المثال، في حزيران/يونيو 2007، قرر العديد من الجماعات العربية المؤلفة من البقارة وأبالا غرب دارفور²³ التنظيم لمبادرة سلام مع فور ومساليت. وقاربت هذه الجماعات سلطان مساليت، سعد بهار الدين، وسلطان قمر القائم بالأعمال، هاشم إبراهيم هاشم، كما قادة فور القبليين في غرب دارفور. وعندما قاموا من باب اللياقة بمقاربة أحمد هارون في الخرطوم بحثاً عن المساعدة لعقد مؤتمر المصالح في كرينك غرب دارفور، ازدهام هارون²⁴ - بناءً على نصيحة قيادة المركز - معتبراً إياهم مؤيدين للثورة. وعليه، نتيجة لهذا الموقف كما لمحاولات حزب المؤتمر الوطني المستمرة توطين وافدين جدد وأبالا في دار قمر، غادر هاشم إبراهيم هاشم دارفور وأسس له ثورة جديدة قوامها قمر في تشاد²⁵.

أتى سخط معظم أفراد قبيلة البقارة²⁶ وبعض أفراد قبيلة أبالا (باستثناء الأفراد المتصلين مباشرة بموسى هلال وغيره من كبار قادة الجنجويد) إلى تواصل كبير بينهم ومجموعات فور الثورية. كما سُجِّل علامات تنسيق سياسي بين فور والعرب في سرف عمرا، عندما عيّنت الحكومة المحلية فرداً من قبيلة تاما²⁷ لمنصب في المجلس التشريعي، اتفق فور وأبالا على الرد وقاطعا الجلسة معاً.

اعترف فريق وساطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة بالحاجة إلى مزيد من الشمولية في مفاوضات السلام مع الحرص على أن يكون للأصوات الجديدة دورٌ مهم. لطالما قالت مجموعة الأزمات أن ضم آراء القبائل العربية بمزجٍ عن حزب المؤتمر الوطني أساسي ولكنه صعب نظراً لغياب ممثلٍ بديهي يُمكنه ضمان مباح هذه القبائل للاتفاق. وعلى خلاف إصرار الثوار، لا يُمثل حزب المؤتمر الوطني جميع المجموعات العربية في دارفور ولا يُمكن أن يُعول عليه لإيجاد حل دائم حول المساكنة بين القبائل العربية وغير العربية. كما لم يحشد العرب تبعية كبيرة من بين الثوار. في حين يبدو من الواضح أن أبرز ضحايا دارفور هي الأهداف غير العربية لأعمال العنف المرتكبة برعاية حزب المؤتمر الوطني، فهذا لا يفي أن العديد من القبائل العربية تعاني هي أيضاً. ولكن يجب أن يُحمل القادة العرب وميليشيتهم المسؤولية عن تبعة أعمالهم بحيث تشعر الضحايا بالأمن ويحقق الحق.

ولا يحتاج السلام الدائم إلى تحميل الجنجويد المسؤولية وحسب وإنما أيضاً التوصل إلى تسوية على المدى الطويل حول مسائل الأرض والسلطة بما فيه كيفية إدارة الحواكير¹⁹ وإصلاح الإدارة الأهلية بما يُرضي الجميع. كما يجب التفكير في كيفية نزع سلاح الميليشيات العربية بصورة فعالة للتعويض عن الخسائر التي تكبدها العرب بصورة مباشرة نتيجة تلاعب الخرطوم وإيجاد حلول دائمة للقبائل العربية التي لا أرض لها والتي مولت الجنجويد. وأخيراً، تلقي ديناميكيات العنف الحالية بظلالها على أي مفاوضات مستقبلية لوقت إطلاق النار. وفي حين يُشكل التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين حزب المؤتمر الوطني وثور دارفور موجباً أساسياً لبدء جولة أولى من المفاوضات، وإحلال نوع من الاستقرار، إلا أنه سيقصر على جزء من أعمال العنف الممارسة حالياً على الأرض.

ب. العلاقات بين العرب وغير العرب

²⁰ أتت منظمات المجتمع المدني دوراً مباشراً في بعض الحالات وفي حالاتٍ أخرى، تم ذلك من خلال قيادات محلية أهلية من دون موافقة الحكومة المحلية.
²¹ أعيد افتتاح الطريق بين القردود وخيروفي أوائل العام 2006. ونحرسها قوات الطوارئ المركزية وشباب من قبائل عربية مركزهم القردود. طلب المجتمعات العربية المعنية (سعدة، تعالبة، قمر، حوطية وسلامات) من الحكومة أن تنشر قوات من رجالها للحرص على احترام الاتفاقية مع فور. ووافقت الحكومة ولكنها بعد ذلك أمرت ضابطاً من شمال السودان الامتثال لسياساتها القائلة بأن جميع القوات الأمنية في دارفور (باستثناء ميليشيات القبائل) يأترون بقيادة من الخارج. Crisis Group interview، كانون الثاني/يناير 2007.

²² Crisis Group interview، أيلول/سبتمبر 2006 وتموز/يوليو 2007.
²³ وكانوا خصوصاً من بين مجموعة مهاريا في منطقة أولاد سعيد، شكيرات، أم جول، أولاد راشد، إضافة إلى أعضاء من الإدارة الأهلية وقد بدأوا بمقتون قادتهم لتورطهم مع الجنجويد وحزب المؤتمر الوطني، Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

²⁴ أحمد هارون هو وزير الدولة للشؤون الإنسانية، أدانته المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم بحق الإنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان، وهو يعتبر أحد أبرز قادة حزب المؤتمر الوطني المسؤولين عن ملف دارفور.

²⁵ غادر هاشم إبراهيم تشاد أوائل آب/أغسطس 2007 بعد شجار مع نافع علي نافع بشأن قضايا ولايته، مصطحباً معه أكثر من 1000 رجل لإخضاعهم لتدريب عسكري. وعلى الرغم من أن غايتهم الأولى هي تحرير منطقة قليبوس (موقع ولاية قمر) من المستوطنات العربية غير القانونية إلا أنهم يسعون إلى مقاومة الحكومة المركزية في الخرطوم. Crisis group interview، قائد عمر، الخرطوم، أيلول/سبتمبر 2007.

²⁶ يُقصد هنا بالبقارة ليس فقط القبائل العربية ممن لديها دار مثل بني حلبا، والتعايشة ورزبغات الجنوبية وإنما أيضاً القبائل الأصغر حجماً التي ترعى الأغنام ولكن ليس لها دار وتقيم في مقاطعات غرب دارفور وجنوبه مثل قمر كتيلا وسعدة وحوطية وسلامات حول جبل مرة.

²⁷ تاما هي قبيلة غير عربية في تشاد ودارفور وهي قاتلت إلى جوار الحكومة في بداية النزاع. تقع ولايتها تاريخياً في القرية، شرق تشاد.

تمت علاقات جديدة بين القبائل العربية وغير العربية خصوصاً بين العرب، وفور ومساليت ولا يزال العرب يكتون مشاعر الحقد والعداء للزغاوة. قوّم حزب المؤتمر الوطني بشراسة محاولات التحالف. وباستثناء قوات الجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة القوات الثورية الموحدة لم تقم سوى تداير أو استراتيجيا مشتركة محدودة بين المجموعات الثورية والمجموعات العربية. ومنذ بداية الثورة، أخفق مبعوثون وموفدون كثر وسقطت مبادرات محلية لا تُحصى في إقامة تحالف مهم بين العرب والثوار. ويرغب الثوار في معظمهم أن تعي القبائل العربية بأن حزب المؤتمر الوطني خائنها وقوض صلاحيتها فقرر التزم الحياد.

1. العرب وفور/مساليت

بالنظر إلى تعيّر العلاقة مع حزب المؤتمر الوطني، خصوصاً بعد اعتماد القرار 1706، بدأ العديد من القبائل العربية يعي بأن دوره كجزء من الجنجويد والميليشيا ذات الصلة قد أساء إلى مستقبل مجتمعاته القومية.

¹⁹ الحواكير نظام تاريخي حول إدارة الأرض مُطبق في دارفور منذ أن كانت سلطنة. وكانت الإدارة الأهلية هي الجهة القيادية الوحيدة للنظام الإقطاعي. وافقت الأطراف الموقعة على اتفاقية سلام دارفور على إعادة حقوق ملكية الأرض التاريخية. وفي حين بدأت المفوضية لأراضي دارفور المنشأة بموجب اتفاقية سلام دارفور بتطوير إطار عمل لمعالجة شؤون الأرض، أضعفتها نوايا قيادي جيش تحرير السودان/ميني ميناو ملء جميع المناصب بأشخاص من قبيلتهم مما أساء إلى استقلاليتها. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، لن تتمكن المؤسسة أبداً من معالجة جوانب النزاع الأكثر حساسية وأهمية.

2. العرب والزغاوة

في حين أوجد العرب وفور/مسالييت مساحة صغيرة للمصالحة المحلية، إلا أن العلاقة بين العرب والزغاوة شائكة بدرجة أكبر. ففي دارفور حقد كبير حيال الزغاوة الذين يعتبر البعض بأنهم يسعون إلى كسب الأرض والسلطة. يرى كثيرون أن أبالا وغيرها من القبائل العربية التي لا تملك أرضاً تستمر في قتال الزغاوة لسنوات. وهذه المشاعر هي نتيجة مبادرة دعاية حكومية متق عليها لبث مشاعر الخوف بين صفوف زغاوة وما يُعرف بخطتهم لإنشاء "دولة الزغاوة الكبرى".

وعبر اللعب على أوتار الخوف، عزل حزب المؤتمر الوطني الزغاوة - وقد تصرف البعض منهم بما يثير الشكوك - عن القبائل العربية وغير العربية وولد الشك بين عناصر من فور، مسالييت والزغاوة. كانت هذه التقنية فعالة في مكافحة العصيان حيث كان عناصر زغاوة ينعمون بأفضل تمويل ودعم بمن فيهم من رئيس نشاد وهو أيضاً من الزغاوة. وتتركز معظم مجموعات الزغاوة في شمال دارفور الذي أصابه الجفاف والتصحّر فدخلت في صدام مع قبائل أخرى في خلال زحفها نحو الجنوب بحثاً عن أرض صالحة للعيش.

وتكاثرت الشكوك أيضاً نتيجة إقدام الزغاوة في خلال العقود المنصرمة على مصادرة الأراضي في مناطق كالماندو، مهاجرية، ياسين ولابادو. ولمجرد أن قام ميني ميناو، وهو من الزغاوة بالتوقيع على اتفاقية سلام دارفور، شعر الكثيرون بأن أبناء الزغاوة تنكروا لقضيتهم²⁸. في السنوات العديدة المنصرمة، طالبت مجموعات الزغاوة التي تمركزت في مناطق ساق النعام، شنجيل توبايا، مهاجرية، ياسين ولابادو، بإدارة أهلية كاملة وبالتالي بملكية الأراضي بمعزل عن حقوق أصحاب الأرض التاريخيين مثل برفد، داجو، فور ومهاليا. الآن وقد أصبح ميني جزءاً من الحكومة، استحدث حزب المؤتمر الوطني مواقع له ول كبار السياسيين المؤيدين له كما أوجد في نواح أخرى مواقع لقبائل عربية احتلت الأرض التي كان يملكها فور وغيرهم تاريخياً. أزلت قوات ميني معظم هيئات الإدارة الأهلية من هذه المواقع بالقوة²⁹.

3. النتائج المحتملة

في غياب أي تسوية، يُمكن للعرب بعد بقطعة من الوهم أن ينضموا إلى المجموعات الثورية. وحالياً لا يُعمل بأي تحالف مطلق بين العرب وغير العرب: فالقضايا معزولة، تركّز بشكل أكبر على التأثير للمظالم المحلية منه على إقامة رؤيا مشتركة على مستوى دارفور. سيحاول حزب المؤتمر الوطني أن يخرق هذه المبادرات إما من الناحية العسكرية أو عبر إحباطها، ولكن في غياب بديل منطقي على المدى البعيد للاستجابة لسخط العرب لن يتمكن الحزب من الحيولة دون تشكل الائتلافات. ومن البديهي على الأرض وجود احتمالات فعلية لمصالحة المجموعات العربية مع قبائل فور ومسالييت مع أن هذا الاحتمال أكثر تعقيداً مع الزغاوة خصوصاً التابعين لميني الذين حققوا مكاسب سياسية وعقارية يابون التخلي عنها. والزغاوة مدججون بالسلاح ويُمكنهم أن يستمروا في مقاومة نزع السلاح والاندماج. وهم يعون أنه ما أن تبو عليهم علامات الوهن حتى تنهال عليهم قبائل أخرى فققاتهم لاسترجاع حقها في الأرض³⁰. ويتعين على تسوية شاملة أن تعالج قضايا الأرض كما قضايا نزع السلاح.

²⁸ ولكن بعض أبرز الحركات الثورية غير الموقعة على الاتفاقية هي بقيادة الزغاوة أيضاً.

²⁹ يشير بعض عناصر الزغاوة المتصلين بميني ميناو إلى هذه المواقع على أنها "كروني الكبرى" مما يغضب العديد من القبائل الأهلية المقيمة في المنطقة وجوارها، Crisis group interview، تموز/يوليو 2007.

³⁰، تموز/يوليو 2007. Crisis Group interview

ج. تنامي العنف في مخيمات النازحين داخلياً

1. الوضع في المخيمات

منذ التوقيع على اتفاقية سلام دارفور، تعرّض أكثر من نصف مليون شخص إلى التهجير فارتفع عدد النازحين داخلياً إلى قرابة 2.2 مليون. وللمرة الأولى منذ العام 2004، تفيد الأسرة الإنسانية عن تنامي معدلات سوء التغذية وتسجيل نسب قياسية تفوق معدلات إعلان حال الطوارئ³¹ في شمال دارفور وسائر المقاطعات. وبطاقة التقرير حول "المعوقات البيروقراطية" مختلطة وهي نلي البيان الذي وقعت عليه خرطوم مع الأمم المتحدة في آذار/مارس 2007³². يستمرّ الاقتتال بين المجموعات الثورية والحكومة والقوات المتصلة بالحكومة في التسبب بالتهجير³³. ضاقت المخيمات بالنازحين وانتشرت الوكالات وتعرّضت للاعتداء³⁴.

تعكس المخيمات تدهور الوضع الأمني وهي الملاذ المكتظ لأبناء المجتمع المستضعفين، المدعومين حقوقهم، وفاندي الأمل. في خلال جهود السلام الماضية، اعتبرت الوساطة مخيمات النازحين داخلياً ممثلة بالثوار، والعرب بالحكومة ولكن فعلياً، إنّ المجموعات الثورية وحزب المؤتمر الوطني والجهات الموقعة على اتفاقية سلام دارفور تسهم جميعها بجعل المخيمات مسرحاً للنزاع، محفوفاً بالأسلحة وبقطاع الطرق³⁵. وعلى الرغم من إنكاره تحول المخيمات قاعدة للثوار، قال منسق الإغاثة في حالات الطوارئ جون هولمز إن "التسييس والحشد العسكري واقع معيشي لا يُمكن إنكاره"³⁶. في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، قام المبعوث الخاص للأمم المتحدة بان إلياسون بالاعتراف أن أسلحة جديدة تندفق إلى مخيمات النازحين داخلياً في دارفور وأن قادة المخيمات أصبحوا أفضل تنظيمياً مما يُتيح لهم ممارسة القوة وزيادة المطالب السياسية وأعرب عن قلقه من إقدامهم على اتخاذ مواقف متطرفة³⁷.

³¹ نشرة حول الوضع الإنساني في دارفور، المرجع السابق ذكره.

³² "بيان مشترك صادر عن حكومة السودان والأمم المتحدة حول تسهيل النشاطات الإنسانية في دارفور" آذار/مارس 2007. في حين جرى الترحيب بالبيان على نطاق واسع باعتباره خطوة مهمة إلى الأمام في سبيل إقامة علاقات بين الحكومة والمجتمع الإنساني، إلا أنه لم يكن سوى مجرد تكرار لما أتى في بيان تموز/يوليو 2004 للمشارك مع الأمم المتحدة <http://www.unmis.org/English/documents/JC.pdf> والذي أوجد آلية التطبيق المشتركة وانتهكه الحكومة تلقائياً.

³³ على سبيل المثال، نتج عن اعتداءات الحكومة في شهر حزيران/يونيو المرتكبة بحق جيش التحرير السودان/عبد الواحد غرب دارفور، أعمال تهجير يومية حول مخيمات زالينغي. ودفعت الاعتداءات التي استهدفت المدنيين وشنتها حركة العدل والمساواة وغيرها من الميليشيات بالآلاف النازحين داخلياً باتجاه مخيم السلام وأم دخن جنوب دارفور. تقارير سرية، تموز/يوليو 2007.

³⁴ في أواخر حزيران/يونيو 2007، امتلأت جميع مخيمات النازحين داخلياً على مقربة من عواصم ولايات دارفور الثلاث، نشرة حول الوضع الإنساني في دارفور، المرجع السابق ذكره.

³⁵ لفت ممثل عن إحدى فصائل المتمردين بأن النازحين داخلياً المقيمين في مخيم على مقربة من زالينغي تعرّضوا للقتل لرفضهم قيادة عبد الواحد وائه في مخيم كلما اتهم السكان من غير أنصاره بالعمالة للحكومة. ومن غير الواضح إذا اتخذت هذه التدابير بناءً على أوامر صادرة عن عبد الواحد أو بناءً على أوامر صادرة عن أطراف أخرى تحاول خلق مناخ من الرعب. Crisis Group interview، آب/أغسطس 2007.

³⁶ "مسؤول رسمي في الأمم المتحدة يحذر من مخيمات دارفور العسكرية"، رويترز، 30 آب/أغسطس 2007.

³⁷ "إلياسون: لا عودة عن اتفاقية السلام، والإخفاق أشبه بالكارثة"، الحياة، 18 تشرين الثاني/نوفمبر. ورأى إلياسون أنه في غياب تسوية سياسية ونظراً لتسليح النازحين، يُمكن أن يتصعد النزاع ليشمل المهجرين فتتفجر أعمال الاقتتال في المخيمات. يتعين على قوات حفظ السلام في بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور أن تُعيد ترتيب الأولويات بدءاً بحماية النازحين داخلياً، والاهتمام بمراقبة الأسلحة في المخيمات.

ظروف "سلمية" في مناطق العودة. وإبان رحيله، نقل الإعلام السوداني أخباراً عن عودة آلاف النازحين داخلياً في تعارض واضح مع الواقع على الأرض.

أخفقت مساعي الحكومة نتيجة انعدام الثقة في أوساط النازحين الذين أفاد العديد منهم بأنه لن يرجع إلى دياره إلا متى أشار إليه بذلك الزعماء الذين يثق بهم. وقد يعني هذا الجهات الدولية وإنما أيضاً القادة مثل عبد الواحد الذي لا زال يتمتع بشعبية كبيرة بين أوساط النازحين في دارفور على الرغم من تراجع رصيده السياسي. وعلى الرغم من أنه غادر دارفور إلا أنه أصبح يمثل المطالب الشعبية، فالعديد من النازحين لا يتقنون إلا به ليمثلهم وهو واقع عول عليه في تعاطيه مع الأسرة الدولية في أثناء المفاوضات. هذا ولا تتعم مناطق العودة بمعظمها بالأمان وهي خاضعة حالياً للقبائل العربية المتقاتلة أو محاصرة من العديد من العناصر المسلحة. وعلى الرغم من وعود الحكومة، ليس هناك ما يرجع إليه. ولكن قوات الحكومة كانت على يزعم تدفع بالنازحين داخلياً إلى خارج مخيم يقع على مقربة من نيالا⁴⁶.

ولعل انفجار أعمال الاقتتال بين العرب يُسلط الضوء على مسألتين أولهما ضرورة معالجة جميع أسباب النزاع بما فيها الأسباب التلقائية - الأرض، وحقوق الرعاية والحكم المحلي لإدامة السلام⁴⁷. وثانيهما تمثيل جميع الأطراف المعنية بهذه النزاعات بما فيها القبائل العربية، على مستوى معين في محادثات السلام. وبالنظر إلى شردمة القبائل العربية وتسييس مجموعات النازحين داخلياً، باستطاعة اتفاق بين الثوار وحدهم وحزب المؤتمر الوطني أن يعالج النزاع. وبالنظر إلى وضع النازحين الضعيف، سيتعين على قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أن تنتشر في الأحياء حول مخيمات النازحين. يجب أن تهدف إلى الحد من تسليح تلك المخيمات ووقف تسليحها كما حماية طرق المساعدة الإنسانية.

في المخيمات حول الفاشر، تقوم السلطات المحلية باختيار المجموعات وتسليحها وتدريبها. ويُزعم بأنها تعمل مع قوات ميني في المنطقة بما أن الكثيرين في مخيمات الفاشر هم من أنصاره³⁸. في المخيمات حول زالينغي مثلاً، يزداد الوضع الأمني سوءاً. وفي خلال الأشهر الستة المنصرمة، أفيد عن وقوع عشرين عملية اغتيال أو محاولة اغتيال (في مواجهة بين مناصرين ثوار مشتببه بهم ومؤيدين للحكومة مشتببه بهم)؛ وأردى أحد النازحين المتهم بعمله لصالح وكالة أمن وطنية، فأطلق عليه الحرس النار؛ كما اغتيل نائب الشيخ وعُلفت عمليات المخيم نتيجة المظاهرات والشائعات حول أعمال اختطاف مساعدين دوليين³⁹.

يُعتبر مخيم كلما، جنوب دارفور، أحد أكثر المخيمات استضعافاً وتسييساً حيث تُسجل أعمال اغتيال وقتل على مستوى كبير وحالة انعدام للعقاب⁴⁰. في منتصف شهر آب/أغسطس، قام رجال مسلحون بضبط أسلحة من مخفر للشرطة على مقربة من مخيم السلام، متسببين بقتل شرطي، وأخذوها إلى كلما. حشدت الحكومة حرس الحدود ووحدات الطوارئ المركزية للإغارة على المخيم والبحث عن الأسلحة والثوار. وجدوا الأسلحة واعتقلوا عشرين شخصاً، اعتبروهم مجرمين عاديين غير ثوار⁴¹. في التمهيد للمحادثات في ليبيا، تزايدت أعمال العنف حول المخيمات وأفيد عن مقتل ثلاثة جنود من الحكومة في مخيم الحميدية على مقربة من زالينغي وعن وقوع اعتداء حكومي مزعوم على مخيم كلما⁴².

2. محاولات حزب المؤتمر الوطني إخلاء المخيمات

تعي الحكومة أن مأساة النازحين داخلياً، تحشد الرأي العام وثبتي الأضواء مسلطة على دارفور فاتبعت استراتيجية ترمي في جزء منها إلى دفع النازحين داخلياً إلى مغادرة المخيمات⁴³. في خلال الأشهر العديدة المنصرمة، زادت الضغوط على المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة لإخلاء المخيمات متهمه إياها بعدم بذل الجهود الكافية للتشجيع على العودة ملمحة بأنها تُساهم في إدامة الأزمة لأسباب خفية⁴⁴.

اقترحت الحكومة مواقع لخمسة وعشرين "قرية نموذجية" للعودة لم يكن البعض منها موقلاً في الماضي. وعندما زار الرئيس البشير دارفور في تموز/يوليو 2007، تمحورت الرسالة الأساسية حول الدعوة إلى إفراغ المخيمات⁴⁵. وهو وعد حكام الولايات بمنحهم المال للتنمية وأوعز إليهم ببدء برنامج لإعادة النازحين انطلاقاً من

³⁸ Crisis Group interview، أيلول/سبتمبر 2007.

³⁹ Crisis Group interviews، آب/أغسطس 2007.

⁴⁰ تقرير اجتماع عقده منظمة غير حكومية وُضع بنصرق مجموعة الأزمات، جنوب دارفور، آب/أغسطس 2007.

⁴¹ وفي الوقت نفسه، لم تُسجل أي غارة على الأسلحة في منطقة فالوجا المدججة بالأسلحة في جوار مدينة نيالا.

⁴² "وقف إطلاق النار في السودان في يوم المحادثات، Aljazeera.net، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

⁴³ عام 2005، على سبيل المثال، حاولت الحكومة دفع سكان مخيم كلما وغيره إلى العودة إلى أرضهم فذهبت إلى حدّ تسديد المال لقادة القبائل عارضة عليهم الطعام ووسائل النقل والقوة. تقرير حول الوضع الميداني، بعثة الأمم المتحدة لدارفور، 26 نيسان/أبريل 2005؛ التقرير السنوي حول وضع حقوق الإنسان في السودان، المنظمة السودانية لمكافحة التعذيب، SOAT، آذار/مارس 2005 - آذار/مارس 2006.

⁴⁴ Crisis Group interviews، آب/أغسطس، أيلول/سبتمبر 2007. الرغبة في المكاسب المادية هي أحد الإدعاءات.

⁴⁵ من يفوز في اللعبة السياسية؟، صحيفة الأيام، 20 آب/أغسطس 2007.

⁴⁶ السودان يدافع عن استبعاد مسؤول في الأمم المتحدة، وكالة Associated Press، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

⁴⁷ يُمكن توزيع أسباب النزاع الجزئية في دارفور على فئتين. الأولى هي النزاعات السياسية والاقتصادية التي أتت إلى اندلاع الثورة الحالية. وهي تشمل تهمة دارفور الاقتصادي والسياسي من الوسط، كما من نواحي البلاد الحدودية إضافة إلى اتهام حزب المؤتمر الوطني في التلاعب السياسي بالمنطقة لأسباب حزبية. حاولت عملية أبوجا ولم تقلح معالجة هذه الأسباب. أما السبب الثاني المحلي فمتصل بملكية الأرض وحقوق الرعاية والماء كما هيكلية الحكم التقليدية التي أشرقت على هذه الأنظمة. وحيث ازداد التصحر والنفاد إلى الأسلحة الصغيرة في دارفور، تصاعد القتال على هذه الأسلحة وتفجر في غالب الأحيان بين القبائل التي تملك أرضاً وتلك المجردة من الأرض وبين مجموعات تربية المواشي والزراعة. ردًا على ثورة 2003، تلاعب حزب المؤتمر الوطني بهذه الخطوط فحشد القبائل العربية المجردة من حق في الأرض، وضمها إلى الحرب في مواجهة المدنيين من غير القبائل العربية الداعمة لحركة التمرد.

III. حسابات الفرقاء

بالنسبة إلى حزب المؤتمر الوطني كما إلى جميع الجهات التواقفة إلى السلطة، أصبح دارفور محطة حاسمة في انتخابات 2009 الوطنية⁴⁸. بعد سنوات من محاولة إقامة سيطرة عربية على دارفور، تقضي استراتيجية حزب المؤتمر الوطني الحالية بإبقاء دارفور مشرذماً، مما يوجب نيران النزاع ويُبعد شبح انتخابات يخشى عدم الفوز بها أو يجعل من المستحيل على أي كيان الفوز بها. لم يتخلَّ الحزب عن إستراتيجيته العسكرية بل ضمَّ الجنجويد إلى هيكلياته الأمنية وأمر مؤخراً بإعادة افتتاح مخيمات تدريب عناصر من قوات الدافع الشعبية في البلاد⁴⁹. وفي الوقت نفسه، أعاث الفوضى في دارفور كتغطية لإنشاء مواقع جديدة يُمكنه التلاعب بتمثيلها السياسي.

ويأمل ميني ميناو وغيره ممن وقع على اتفاقية سلام دارفور وانضمَّ إلى الحكومة الاحتفاظ بمكاسبه. ووجد الثوار غير الموقعين على الاتفاقية بأنَّ توحيد الصفوف بغاية الصعوبة خصوصاً في ظلَّ الانقسامات التي تسممهم والتي يوججها حزب المؤتمر الوطني من جهة والتي تتجم عن المنافسة بين القبائل وانعدام الثقة بينها من جهةٍ أخرى. وفي السير باتجاه المحادثات التي قطاعها كثيرون، عزز هؤلاء نشاطهم العسكري وصعدوا مواقفهم.

أ. استراتيجية حزب المؤتمر الوطني

1. الحسابات الانتخابية

منذ وصوله إلى السلطة، سعى حزب المؤتمر الوطني جاهداً إلى إعادة هيكلية دارفور لما فيه مصلحة القبائل العربية. عام 1994، قسّم دارفور من ولاية إلى ثلاث ولايات مشتتاً صفوف قبيلة الفور وملحقاً الجزء الشمالي من دارفور بالولاية الشمالية. وبالتالي أوجد الحزب حدوداً بين ليبيا والدولة الشمالية محوّلاً الطرق التجارية بين السودان وليبيا إلى دونغولا (في ولاية النيل) بدلاً من مركز الملة الجمركي القديم (شمال دارفور) وحارماً دارفور عائدات سنوية بقيمة الملايين من الدولارات. وقبل أيام من التوقيع على اتفاقية سلام دارفور، في أيار/مايو 2006، أمر البشير بالعودة إلى حدود 1956، بناءً على أحد مطالب الثوار الوارد في النص⁵⁰. ومنذ أواسط الثمانينات، أدت سياسات خرطوم إلى تأجيج النزاع المحلي بين القبائل العربية وفور (1986-1989) ومساليت (1996-1998) والزغاوة (1999-2001). وشكلت ميليشيا الدفاع عن النفس التي تولدت عنها حجر أساس جيش تحرير السودان⁵¹.

يبنى حزب المؤتمر الوطني حالياً سياساته على نظرية أنه كلما طال الوضع الهشّ في دارفور، كلما تأجّلت فرصة عقد الانتخابات والاستفتاء اللاحق لجنوب السودان وبالتالي طال عمره في السلطة. وفي الوقت نفسه، هو يدعم فرصه سعيًا لتقادي ولادة معارضة موحدة في دارفور، فيستطيع استباق الحد الأدنى من الخسائر في حال إجراء انتخابات عام 2009⁵². وفي حين لم يتمكن حزب المؤتمر الوطني من الفوز عسكرياً على المجموعات الثورية، فهو جردّ غير العرب من سلطتهم وأضعف صفوفهم خصوصاً قبائل فور، مساليت وزغاوة وشنتت وشتت صفوف الجماعات المحلية مما صعّب على الدارفوريين توحيد صفوفهم قبل الانتخابات. ونظراً لاعتماد القرار 1706 واحتمال وصول قوة دولية أكثر متانة إلى دارفور، سارع إلى تطبيق إستراتيجيته عام 2007.

يتابع حزب المؤتمر الوطني هذه الأهداف من خلال وسائل عدة. فهو يلجأ أولاً إلى أجهزة الأمن المحلية لاحتواء المجموعات الثورية والقبائل المتصلة بها. ولهذه الغاية، فهو يحرص على أن يتولى مسؤولون غير دارفوريين وموالين لخرطوم إدارة لجان الدولة الأمنية. ويعمد ثانياً إلى التعاون والفساد للتلاعب بالولايات عن طريق الحكام ومراكز السلطة في الدولة والإدارة الأهلية بهدف كسب التأييد الانتخابي عن طريق تشريع الحدود الإدارية الجديدة لإثارة تغيّرات ديموغرافية مؤاتية. ويساهم ثالثاً في شردمة نسيج دارفور الاجتماعي بما فيه نسيج القبائل العربية عبر التحريض على النزاعات بين القبيلة وعدم الاستجابة لها وتمنيز أعضاء مجموعات ثورية بالمال والمناصب الحكومية. ويتابع أخيراً إعاقة انتشار قوة دولية أكثر نفوذاً.

عبر رفض القرار 1706 وعرقلة المفاوضات بشأن قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة، كسب حزب المؤتمر الوطني سنة مهمة لتطبيق إستراتيجيته. وأخيراً استمرّ في ممارسة النفوذ في تشاد من خلال دعم المجموعات الثورية في محاولة لتهدئة سياسات تشاد المعادية على الأرجح.

2. استغلال جهاز الأمن المحلي

يعوّل حزب المؤتمر الوطني بشكلٍ كبير على قوة ميليشيات قبيلة أبالا العسكرية (بما فيهم الجنجويد)، وعلاقتهم القبلية بالخارج وبالتاليين⁵³. استمرت هذه التحالفات لمصالح مشتركة حيث استغلت قبيلة أبالا الأزمة في دارفور لكسب الأرض والقوة الإقليمية. وقد سلّم العديد من المجندين لمغريات المال والسلاح ورحبوا في الاعتراف بشكواهم لانحياز النفاذ إلى أرض صالحة للعيش. أمّا القبيلة العربية الأكثر ارتباطاً بعصيان الجنجويد المقابل فهي رزيغات الشمالية التابعة لأبالا ولا سيما فرع المحاميد لموسى هلال.

⁴⁸ كان من المتوقع أن تجري الانتخابات عام 2008. أعربت الحركة الشعبية لتحرير السودان عن امتعاضها من تحضيرات حزب المؤتمر الوطني للاستفتاء الوطني المؤجل مرتين (وليس عن قلقها من تسريح الأموال، والمسائل الدينية والإثنية)، والمتوقع في شهر شباط/فبراير 2008، وأوردته على أنه سبب تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية. لمزيد من التفاصيل بشأن موقف حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المعارضة الوطني في دارفور حيال الانتخابات، يُرجى مراجعة تقرير مجموعة الأزمات الدولية، إعادة إحياء عملية السلام، المرجع السابق ذكره.

⁴⁹ في خطابه في واد مداني للاحتفال بالذكرى الثامنة عشر على تأسيس قوات الدفاع الشعبية، أمر الرئيس البشير قيادته بإعادة افتتاح منشآت التدريب العسكرية وبيد التجنيد والتدريب.

⁵⁰ اتفاقية سلام دارفور، أيار/مايو 2006، المادة 6 الفقرة 61، ولكن دارفور لا يزال موزعاً على ولايات ثلاث.

⁵¹ لمزيد من المعلومات، مراجعة النشرة الموجزة لمجموعة الأزمات الدولية حول إفريقيا رقم 32، توحيد متمرد دارفور: شرط أساسي للسلام، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

⁵² في حزيران/يونيو 2007، قام وفد من حزب المؤتمر الوطني بزيارة جنوب دارفور لقياس درجة دعمه للحزب. وأفاد بأنّ الفوز بالانتخابات لن يكون كافياً ولو توفر دعم الحلفاء العرب. Crisis Group interview، خرطوم، أيار/مايو 2007. بينما يلاحظ دعم نسبي لحزب المؤتمر الوطني في شمال دارفور وغربه، إلا أنه استمد هذا الدعم من المكاسب التي حققها قادة القبائل. وقيادة أنصار الحزب بين بني محمد يوسف كبر، حاكم شمال دارفور ورئيس مجلس الشورى في الحركة الإسلامية ومكتب حزب المؤتمر الوطني في ولايته. هو من قبيلة برتي، الأكبر في شمال دارفور والتي دعمت في الماضي حزب الأمة لصديق المهدي. ولكن في ظلّ حكم الجنرال إبراهيم سليمان (2001-2003)، بئل الكثيرون من قبيلة برتي موقفهم وازداد هذا المنحى يوم تولى كبر القيادة. Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

⁵³ أمّا التائبين فهو الاسم الذي يُطلق على الذين وافقوا دعم حزب المؤتمر الوطني منذ أواخر العام 2003 من خلال المشاركة في الجنجويد مقابل إطلاق سراحهم من السجن. وكان جميعهم مدان بتهم خطيرة مثل القتل والاعتداء المسلح وهم بغالبيتهم من العرب، Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

المجموعات على أقسام تشغيلية في دارفور⁶³. ويتلقى كبار القادة الأوامر من خرطوم، من خلال متحدثين أمنيين في الولايات الثلاث، وهم يتمتعون باستقلالية كبيرة من جهاز الأمن الرسمي ولا يخضعون لمساءلة السلطة المحلية أو الإقليمية مثل الشرطة، الحاكم أو لجنة أمن الدولة.

ينشر حزب المؤتمر الوطني جميع هذه القوات لمساعدة الجيش (القوات المسلحة في السودان). مثلاً في خلال المواجهات في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس 2007 بين جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة ومهاليا في مدينة عدلية وجوارها وفي أجزاء من كردوفان الجنوبية صدر الأمر بحق حرس الحدود المسلح بالانتقال من جنوب دارفور وغربه لمساندة مهاليا في قتال الثوار. كما أرسلت بعض الوحدات لمساعدة الجيش في حماية الطرق المؤدية إلى حقول النفط في شارف وخطوط النفط في كردوفان الجنوبية.

3. تجارة الأسلحة

وفي معرض إستراتيجيته، أصبح حزب المؤتمر الوطني أبرز تاجر للأسلحة في دارفور. ويعني انعدام الثقة بين القبائل أن القادة باتوا يبحثون عن الأسلحة، أي كان مصدرها، لحماية شعبيهم، وقرانهم وممتلكاتهم. وكان حزب المؤتمر الوطني يحقّر هذه المطالب، بحجة "الدفاع الشعبي" والأمن المحلي لإنشاء ميليشيات وحلفاء. وحلفاء الحزب يحصلون على السلاح، أما من لا ينسب للحزب أو يُبدي دعماً للمتمردين فيترك قبلة للاعتداءات. وبحسب قائد قبيلة محاميد الذي تلقى قومه السلاح من الحكومة في أيار/مايو 2007، "يريدون من خلال تدابيرهم الحرص على أن يظلّ قومنا من أنصارهم فألا يؤيدون اتجاهات أخرى"⁶⁴.

بينما يُمكن لحزب المؤتمر الوطني أن يوزّع السلاح وفق خطة معدة، إلا أن سوق السلاح الصغير مطاط للغاية ويُعاني الحزب مشكلة في ضبط السلاح عند تسليمه. في غياب حكم القانون والنشاط الاقتصادي، وفي ظلّ ارتفاع معدلات البطالة والتهجّر والفقر، تُشكل السرقة خياراً سهلاً لتحسين مستوى المعيشة والظرف الاجتماعي. كما يؤدي تقشي الأسلحة إلى ولادة ظروف شبه فوضوية خارج قوى ومدن أساسية كما يتجلى في المثل الذي يردده الدارفوريون الشباب "كلاشنيكوف في اليد غير من ألف وظيفة"⁶⁵. غالباً ما يُستهدف العاملون في الحقل الإنساني. في تموز/يوليو 2007، قامت مجموعة من قبيلتي ترغم وسعدة متنسرة، بالاعتداء على العديد من مواكب المنظمات غير الحكومية حول بلبل وانهالت ضرباً على السائقين وحرّرت منظمات المجتمع المدني من المضي في مساعدة

كما شارك في أعمال الجنجويد العديد من القبائل العربية مثل تعالبة، الحوطية، الرواس، بهادي، سعدة وجزء من سلامات من محيط جبل مرة كما مسيرية من نينفا وقلته⁵⁴. وكان حزب المؤتمر الوطني هو العقل المدبّر والمحرض على هذه الاعتداءات التي دعمت الميليشيات على الرغم من الانتقادات الوطنية والدولية. ولا يهجم حزب المؤتمر الوطني لو فقد دعم جميع قبائل دارفور باستثناء قبيلة أبالا الحيوية لإستراتيجيته العسكرية.

على الرغم من مطالبة العديد من قرارات مجلس الأمن نزع سلاح الجنجويد، والتزام حزب المؤتمر الوطني بذلك في مناسبات عدة، إلا أنه لم يُحاول أبداً تغيير وجهة استخدام الميليشيات التي يندبها بالوكالة عنه⁵⁵. وتقادياً لنزع السلاح والمساءلة، يرى أن الجنجويد هم أكثر من مجرد قتل سارقين وبالتالي يعجز عن نزع سلاحهم. ورداً على الضغوطات الدولية، دمج العديد من الجنجويد في عدد من الهيئات الدولية الرسمية، ومنحهم مزيداً من التدريب وأسلحة أفضل بما فيه الرشاشات وقذائف الهاون المحملة على السيارات⁵⁶. وهم يؤدون في شمال دارفور دور حرس الحدود⁵⁷؛ وفي غربه دور قوات الدفاع الشعبية⁵⁸؛ وفي جنوبه دارفور دور شرطة الطعينة لقبيلتي فتلة والبقارة⁵⁹. وأمجت ميليشيات أخرى في قوات الردع المركزية وهي نشأت عن قبيلتي أبالا وبقارة⁶⁰.

أما الجنجويد الذين لم يُدمجوا بعد (ولم يُقبلوا على حزب المؤتمر الوطني) فيستمرّون في التنسيق مع هيكلية الأمن الرسمية. مثلاً، ياتمر حرس الحدود لقيادة العميد الهادي أم حميد الذي يدير أيضاً قائد الجنجويد الشهير موسى هلال كما محمد هادي عمر (دكرشو) إلى حين وفاته⁶¹. وكانت مجموعات هلال وعمر حسنة التدريب والتنظيم ومتفوقة من حيث المعدات والأسلحة والسيارات والتمويل وهي تعمل بإمرة كبار معدي سياسات حزب المؤتمر الوطني في الخرطوم⁶². توزّع

⁵⁴ ظلت قبائل البقارة الكبيرة مثل بني حلبا، التعايشة وجنوب رزيغات محايدة إلى حدّ بعيد. حاولت الحبابية أن تلتزم الحياد ولكنها تعرّضت لإعتدائين كبيرين من الثوار في مطلع الأزمة، فقتل اثنان من قادتها عام 2003-2004.

⁵⁵ تعهد حزب المؤتمر الوطني نزع سلاح ميليشيا الجنجويد وشل حركتهم في سنة اتفاقات بما فيها اتفاق سلام دارفور.

⁵⁶ Crisis group interview، تموز/يوليو 2007.

⁵⁷ حرس الحدود جزء من الجيش (القوات المسلحة في السودان) المعروفة سابقاً بوحدة استخبارات حرس الحدود.

⁵⁸ قوات الدفاع الشعبية هي جزء رسمي من وزارة الدفاع وهي منتشرة حالياً في مختلف أرجاء السودان.

⁵⁹ شرطة الطعينة تخضع للشرطة الوطنية وهي ممولة من خزينة وزارة الداخلية، Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

⁶⁰ تؤدي قوات الطوارئ المركزية دور الدركي الخاضع لإمرة وزارة الداخلية وعلى خلاف شرطة الطعينة التي تعمل فقط على طول طرق البدو، تنتشر هذه القوات في جميع أنحاء دارفور.

⁶¹ في السنة المنصرمة، تلتامت حدة النزاع بين موسى هلال ودكرشو إلى حين اغتيال هذا الأخير وتمزق المجموعات. وكان دكرشو قد خُصص إلى ضرورة وقف التطهير العرقي ورفع مستندا إلى حزب المؤتمر الوطني يُعبر فيه عن واجب التعاون بين الدارفوريين والعرب في أي عملية يُمكن أن تؤدي إلى تعايش سلمي. وعندما رفض حزب المؤتمر الوطني الوثيقة، فكر دكرشو في الانضمام إلى جبهة الخلاص الوطني. وتوجّه أصابع الاتهام في اغتياله إلى موسى هلال. ولكن تحقّقاً أجرته الشرطة في الفاشر برأ ذمة هلال مضيفاً أن حدة التوتر بين المجموعات تبتدت وما عادت تُهدد "الوضع" في دارفور. ولعله يتعيّن على الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة/الاتحاد الإفريقي النظر في بيان دكرشو، ولو أنه مبني على الأرجح على مآرب سياسية شخصية.

⁶² وبحسب الخبراء، إن مستشار الرئاسة نافع علي نافع الذي أنيط به ملف دارفور في أيلول/سبتمبر 2007، هو كبار معدي السياسات في حزب المؤتمر الوطني في ما يخصّ قوات دارفور مثل حرس الحدود/الجنجويد. وتجد هذه النظرية ما يدعمها في أحداث شبيهة بما حصل في كانون الأول/ديسمبر 2006 عندما قامت وحدة

استخبارات حرس الحدود باقتحام الفاشر. عجز الحاكم كبير وقيادة شمال دارفور الأمنية عن ردعهم إلى حين وصول نافع إلى الفاشر. وهو أيضاً نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني، ورئيس الشؤون التنظيمية في الحزب وجهاز الاستخبارات الداخلية والرئيس السابق للأمن والاستخبارات.

⁶³ يقود موسى هلال سرية الجاموس من قبيلة أم جلول لرزيغات الشمالية (محاميد)، المركزة في مستريحة، ككبكية، والمناطق المجاورة. قاد دكرشو سرية من قبيلة مهاليا من رزيغات الشمالية المتمركزة حول أم بيلدسو. وفي سرية دكرشو بعض عناصر ميليشيا البقارة من الحوطية، ترغم، تعالبة و سلامات الذين يعيشون في جبل مرة وجواره.

⁶⁴ في أيار/مايو 2007، قامت قبيلة أبالا من المحاميد (وهي قبيلة متفرعة عن رزيغات الشمالية) في منطقة أولاد الجنوب على طول الحدود بين شمال دارفور وغربه بالشكوة لدى أحمد هارون في الخرطوم قائلة إنها لم تحصل من الحكومة على أي سلاح. فصلت على 100 "علامة" لتبادلها بمائة مسدس ومال إبان عودتها إلى دارفور، Crisis group interview، تموز/يوليو 2007.

⁶⁵ بحسب "تسليح السودان" الصادر عن الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة Small Arms Survey في نيسان/أبريل 2007 "يقتّر عدد السلاح الصغير المتداول في السودان بـ 1.9 إلى 3.2 مليون سلاح، ثلثاهم مع المدنيين، 20% مع الحكومة والباقي موزّع بين حكومة جنوب السودان والمجموعات المسلحة الحالية والسابقة".

دارفور، أقدمت الحكومة المحلية شمال دارفور على تشكيل لجنة تُحدد المواقع الجديدة. وانطلاقاً من معايير مثبتة، خلصت إلى أن موقعين يُمكن إضافتهما إلى المواقع السبعة القائمة أصلاً⁷². ولكن أوائل العام 2007، بعد زيارة المستشار الرئاسي نافع علي نافع إلى الفاشر وكبكيبة (قاعدة موسى هلال)، أُشير إلى كبر بإضافة خمسة مواقع جديدة تشمل جميعها مجموعات عربية⁷³. في حفل شهر أيار/مايو في سرف للاحتفال بالمواقع الجديدة، خطب نافع بحشد من 30.000 قائلًا "...يوجد أشخاص من أمثالكم، يُمكننا أن نقاوم الولايات المتحدة والأمم المتحدة"⁷⁴.

عبر انتقاء بعض القبائل العربية المؤيدة لجدول أعمالها ومنحها أرضاً، أحدث حزب المؤتمر الوطني انشقاقات بينها. ولقد ازداد الوضع سوءاً منذ حزيران/يونيو 2007 عندما ثار كثيرون من ميليشيات رزيغات وأبالا - أي مجموع قوات الدفاع الشعبية حول الدين - ضدّ حزب المؤتمر الوطني وقادتهم وانضموا إلى بقارة رزيغات ومسيرية في كوردوفان الجنوبية. ويُقال إن المجموعات هي ميليشيات قبلية تضم أيضاً بعضاً ممن قاتلوا الجيش الشعبي لتحرير السودان في خلال الحرب بين الشمال والجنوب كما في وجه عصيان دارفور. ولقد طالبت مذ ذلك بالمال وبمقاطعة جنوب دارفور⁷⁵.

يستمر حزب المؤتمر الوطني لدارفور بسياسات التدمير وفي هذا نقلة أساسية في طريقة حساب الحزب لمقومات بقائه إذا حلّ التغيير. ستكون جميع الجهود الرامية إلى معالجة النزاع بما فيها محادثات السلام وقوات حفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إشكالية في حال أبقى حزب المؤتمر الوطني على إستراتيجيته. ولا يُمكن أن تتوقف المواجهات بين حزب المؤتمر الوطني والمتمردين متى استمرت اللاتفة ولكن الثقة هي آخر ما يكته شعب دارفور للحزب الحاكم. والتغييرات الوحيدة التي يُمكن أن تبدأ بتغيير حسابات حزب المؤتمر الوطني فهي تآكل الدعم في قاعدته الأمنية العربية التقليدية المتمثلة بأبالا واحتمال تقشي النزاع إلى خارج دارفور والإذعان للضغوط الدولية.

ب. الموقعون على اتفاقية سلام دارفور

1. ميني ميناو وجيش تحرير السودان/ميني ميناو

مع أن ميني ميناو وقع على اتفاقية سلام دارفور، إلا أن مجموعته شنت العديد من الاعتداءات وقامت باغتيالات وخطف لسيارات وسرقات في

⁷² بحسب القوانين مرعية الإجراءات، يجب أن يكون في المنطقة 150.000 نسمة على الأقل لكي تعتبر موقعا منفصلا ولكن القانون عكس بما يُجبر للحاكم أن يُنشئ موقعا لا يستوفي هذا المعيار، Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.
⁷³ ومن المواقع الجديدة القمة الفردية (9000 نسمة) وسرف بني حسين (29.000 فقط).

⁷⁴ Crisis Group interviews، الحاضرون في الحشد، أيار/مايو 2007.
⁷⁵ زار موسى هلال هذه المجموعات في تموز/يوليو 2007 موجبا بالتالي الشائعات بأنه يدعم مطالب المتمردين ومتخذاً له موقفاً في وسط معارضة عربية ناشئة في دارفور. ولقد تزامن توقيت هذه المطالب مع محادثات حزب المؤتمر الوطني بشأن بديل عن حاكم جنوب دارفور في تلك الأونة عطا المنان. وكانت مجموعة كبيرة من رزيغات الشمالية تدعم موسى كاشا، في حين كانت بقية القبائل العربية لا سيما البقارة (وهي الغالبية في الجنوب) بما فيه رزيغات الجنوبية تُبدي معارضة. بعد مازق دام تسعة أشهر في تموز/يوليو 2007، عين حزب المؤتمر الوطني علي محمود. ولا يلقى هذا الأخير التأييد المطلق لأي من قبائل الجنوب باعتباره الأمين العام لمجلس شوري التجمع العربي بإمرة الجنرال آدم حميد وعميلاً لحزب المؤتمر الوطني في دارفور. وأتى تعيينه في وقتٍ حرج لجنوب دارفور، نشرّب فيه المواقف المعادية لحزب المؤتمر الوطني ويزداد فيه الاقتتال بين العرب.

منطقة جبل مرة الشرقية التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان وتخصيص جهودها لمساعدة مجتمعاتها⁶⁶.

4. احتواء القبائل غير العربية

من أبرز عناصر استراتيجيا حزب المؤتمر الوطني احتواء القبائل المتصلة بالثوار مثل فور، مساليت وزغاوة. وعلى غرار سياسات فرق تسد التي اتبعتها حزب المؤتمر الوطني مع المجموعات الثورية نفسها، اتبعت هذه السياسة منذ التوقيع على اتفاقية سلام دارفور وتبلور وصول قوة كبيرة لحفظ السلام. وكان حزب المؤتمر الوطني يُساعد على توطين قبائل صديقة (معظمها مجموعات حضر من قبيلة أبالا) في المناطق الحدودية خصوصاً من شمال قليبوس إلى جنوب جنينة، بهدف عزل المجموعات غير العربية عن أقرانها في تشاد والذين شكّلوا مصدر عون استراتيجي للثوار⁶⁷.

هذا ويقوم حزب المؤتمر الوطني بتوطين العرب في أحياء قبيلتي فور ومساليت حيث التغيير الديموغرافي أساسي للتلاعب بالانتخابات⁶⁸. أما العرب الذين يستوطنون في تلك النواحي فليسوا بالضرورة جزءاً من الجنجويد ولكنهم يصلون بعد أن تكون ميليشيات الجنجويد قد دمّرت القرى أو يحصلون على القرى كهبة من السلطات⁶⁹. وما أن تستقر هذه المجموعات حتى تبادر الحكومة إلى تسليحها بذريعة المحافظة على الأمن⁷⁰، ويقوم حزب المؤتمر الوطني بتوفير الدعم عبر تسليح الجنجويد وغيره من الميليشيات.

5. استحداث مواقع جديدة

عمد حزب المؤتمر الوطني أولاً من خلال كبر في شمال دارفور إلى استغلال هذه التقلبات السكانية وقدرته على التلاعب بالقانون لإقامة أقسام جغرافية/سياسية جديدة تُعرف بالمواقع. وهذه المواقع تُعيد هيكل الخريطة الانتخابية لما فيه مصلحة الحزب⁷¹. وبعد التوقيع على اتفاقية سلام

⁶⁶ تقرير داخلي حول وضع المنظمة غير الحكومية، تموز/يوليو 2007.

⁶⁷ مثلاً، بحجة إنشاء مدارس للحضر قام حزب المؤتمر الوطني بتوطين عرب وتسليحهم في تلك المناطق. في دارفور، قاوم القمر إنشاء المدارس في غرب قليبوس على مقربة من حدود تشاد مع العلم أن هذه المبادرة هي جزء من استراتيجيا حزب المؤتمر الوطني. واختير دارفور لموقعه الاستراتيجي، وثروته الحرجية لرعاية الجمال وعدد سكانه الضئيل.

⁶⁸ مثلاً سمح حزب المؤتمر الوطني لمجموعات حضر عربية خصوصاً أبالا وغيرها من القبائل التي لا تملك أرضاً باحتلال أراضٍ في مواقع فور، مثل القاري وقورله. والقاري هي أرض أحمد دريج، حاكم إقليم دارفور سابقاً وشخصية بارزة في الحركة الثورية. أما قورله فهي وحدة إدارية مستقرة اقتصادياً وتعدّ حوالي 2000 منزل مبني من القرميد وقد دمرته القبائل العربية التي بنت قرى صغيرة محله. ومن المناطق الأخرى التي شهدت ممارسات مشابهة نذكر قارسيل، وادي صالح وكبكيبة. Crisis Group interviews، تموز/يوليو 2007.

⁶⁹ يُمكن للسكان المحليين في تلك المناطق التمييز بين من بنوي الاستيطان ومن يمرّ مرور الكرام. ويقوم المستوطنون فوراً ببناء منازل دائمة مختلفة عن أسلوب "نومور" الخاص بالحضر العرب. وبحسب شهود عيان، أفرغ العديد من مواد البناء من شاحنات للجيش أو شاحنات لا تملك لوحة تسجيل وهي تكون عادة ملك الوحدات الأمنية في السودان. وعلى طول الحدود، أعاد المستوطنون الجند تسمية عشرين مستوطنة أو احتلالها كاملة. Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

⁷⁰ لا تتلقى هذه المجموعات المال من الحكومة وهي تتمتع بسبل بقاء محدودة وبالتالي تلجأ إلى النهب والإغارة على الماشية وسرقة الشاحنات والسيارات المارة. تبقى عليها الحكومة لحال الطوارئ وتستخدمها بحسب الحاجة. Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

⁷¹ يبدو أن ري برتي من شمال دارفور وأبالا كانا أكثر المستفيدين ولكن الزغاوة من جيش تحرير السودان/ميني ميناو حصلوا هم أيضاً على مواقع جيدة مدعّمين بالتالي إدارتهم الأهلية. ومن الأمثلة موقع كالامنو الجديد حيث التوتر قائم بين الملاك التقليديين والإدارة الأهلية للزغاوة حديثي الاستيطان.

بعض السلطة والامتيازات الأخرى⁸⁰. وغالبية هذه المجموعات صغيرة نسبياً ولكن بعض المجموعات الكبيرة كان أيضاً مسؤول عن أعمال العنف والتهمير الواقعة مؤخراً⁸¹. في حين حصل القادة على مواقع سياسية مهمة وأصبحوا أعضاء في سلطة دارفور الانتقالية، إلا أنهم يستمدون دعمهم من "إعانات" الحكومة وأعمال السرقة⁸².

وسجل القليل من التنسيق بين المجموعات الموقعة على الأرض ولم يُسجل أي تنسيق سياسي. وانعقدت سلطة دارفور الانتقالية مرة منذ تشكيلها في نيسان/أبريل 2007 ولكن رؤساء اللجان لا يتعاونون. على سبيل المثال، فصل إبراهيم ماديبي وهو رئيس لجنة الإنعاش والتوطين في دارفور نفسه عن الآخرين وقرر عدم التعاون مع سائر مسؤولي سلطة دارفور الانتقالية⁸³. كما لا يُسجل أي تعاون بين هذه المجموعات وحزب المؤتمر الوطني الذي همس ميني وغيره.

في حين اتخذت هذه المجموعات لها قادة غير فعّالين، إلا أن بإمكانها أن تتسبب في عملية السلام نتيجة المكاسب التي حققتها في ظلّ اتفاقية سلام دارفور والرفض الذي تواجهه من سائر المتمردين. ولعلها أشرس المدافعين عن استمرار الوضع الراهن ولكن في حال لم تُراع حاجاتها، فهي قادرة على تقجير الوضع الميداني وإحباط محادثات السلام. وفي الوقت نفسه، كونها تفتقر للشعبية في أوساط المجموعات المتمردة، وبما أنها تتحكم بقواتها، فمن غير المرجح أن تعود جدياً للقتال لأي فترة فعلية من الوقت. وبحسب بعض التقارير، لم يحضر ميني حفل الافتتاح في سرت بسبب استمرار الاختلاف بشأن دوره: فهو لا يريد أن يكون مجرد عضو في وفد الحكومة وطلب أن تؤدي حركته دوراً تسهلياً محددًا. ويُزعم أن الحكومة هدّدت بمغادرة المحادثات في حال أعطي ميني دوراً يفوق دور العضو في وفد الحكومة⁸⁴.

ج. استراتيجيات المتمردين وتشرذم صفوفهم

تميّزت فترة ما بعد اتفاقية سلام دارفور بتنامي الشردمة في صفوف المتمردين غير الموقعين على الاتفاقية⁸⁵. على الرغم من وجود

دارفور في خلال الأشهر الثمانية المنصرمة⁷⁶. و فوراً بعد التوقيع على الاتفاقية، اقترب جيش تحرير السودان/ميني ميناو في شمال دارفور ما يكفي من الفطنان ليستحق لقب "الجنجويد 2". لم يُسجل تحسّن كبير في العام 2007. وحيث أبدى كثيرون امتعاضهم من ميني خرجوا عن الحركة والتحقوا بالمجموعات الثورية غير الموقعة على الاتفاقية معربين عن نيتهم الانسحاب من اتفاقية سلام دارفور⁷⁷ أو إنشاء ميليشيات جديدة. وأفاد ميني إنه لا يسيطر على الكثير من هؤلاء الذين يقتربون الفطنان. كما انتقد ما اعتبره تواطؤ الأسرة الدولية في ترك قواته ضعيفة وبلا مورد مما "أجبر" البعض منها على اللجوء إلى السرقة بعد أن ضغطت عليه للتوقيع على اتفاقية سلام دارفور ووعده بالمساعدة.

وفي مناسبات عدة استنجد ميني بالاتحاد الإفريقي كما ورد في اتفاقية سلام دارفور⁷⁸. ولكنه قوّته أحييت مساعي نزع السلاح والاندماج وهو شرط أساسي للمساعدة على اعتبار أنها يجب أن تظلّ قوية عسكرياً⁷⁹. وفي حين توفّرت بعض المساعدة، استهدف بعض المقاتلين الذين يزعم بأنهم من أنصار جيش تحرير السودان/ميني ميناو بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور. كما تقائلت فصيلة ميني مع الجيش الذي يُشكل بالمبدأ حليفاً له. واتهم ميني الخرطوم بإعادة تسليح الجنجويد الذين تقائل معهم في اعتداء أخير وقع في شهر تشرين الأول/أكتوبر في مهاجرة قامت قوات الحكومة بمحاصرة مقر حزب جيش تحرير السودان/ميني ميناو في شهر آذار/مارس.

بعد حادثة أم درمان، ضغط قادة مجتمعيون وغيرهم على ميني لكي لا ينسحب من اتفاقية سلام دارفور بحجة أن مكاسبهم ستعرض للخطر وبأنهم سيصبحون لقمّة سانعة في فم مجموعات متمردة أخرى وقوات حكومية والجنجويد. وافق ميني على نصيحتهم ولكن حزب المؤتمر الوطني استغلّ ضعفه فمنحه موقع كالامندو الجديد وجواره. وسُجلّ مذ ذاك تراجع ملموس في اعتداءات ميني الكلامية على حزب المؤتمر الوطني. وحيث وعى استضعافه وقدرته العسكرية المحدودة، شدد على المصالحة الداخلية بين صفوف قوّته ودعم المجتمعات في دارفور متخلياً بالتالي عن دوره كمستشار مساعد للرئيس وكرئيس لسلطة دارفور الانتقالية.

2. جهات أخرى موقعة على اتفاقية سلام دارفور

قام حزب المؤتمر الوطني بدعم مصلل من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بإقناع مجموعات ثورية أخرى على الانضمام إلى اتفاقية سلام دارفور كما فعل ميني، إما من خلال إعلان الالتزام اللاحق، أو منكرة النقاوم أو بروتوكول خاص وهي تدابير نتيج للجهات الموقعة اكتساب

⁷⁶ في خلال حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر قام عناصر من جيش تحرير السودان/ميني ميناو باحتجاز أو اختطاف 68 شاحنة تجارية مقابل الحصول على فدية في محيط أديلا ومهاجيرة. ونال مبلغ 120.000 دولار من شركة واحدة مقابل أربع شاحنات وصادر حملتها بما فيه واردات برنامج الغذاء العالمي. وارتفع معدل اختطاف السيارات بشكل كبير بعد أن أوقفت الحكومة تمويين موقعي اتفاقية سلام دارفور. Crisis Group interview، خرطوم، آب/أغسطس 2007.

⁷⁷ في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2007، أعلن أن ميني ميناو يعلق مشاركته في اتفاقية سلام دارفور. ولقد اكتشف لاحقا بأن القرار لم يكن صادراً عنه بل عن بعض قادته. فصيلة ميني ميناو تنهي اتفاقية سلام دارفور، رؤية السودان الجديد، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

⁷⁸ تنص المادة 28 من اتفاقية سلامة دارفور على أنه عندما يُعاد انتشار الحركات وتسجيلها لدى بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور، يُمكنها المطالبة بدعم لوجستي غير عسكري. وهذه المساعدة رهنّ باحترام هذه القوات عملية وقف إطلاق النار المنصوص عليها في اتفاقية سلام دارفور والنزاهة بهم.

⁷⁹ في حزيران/يونيو 2007، وقع ميني على خطة عمل مع اليونسيف لوقف التعبئة بين صفوف الأطفال الذين تفتّر اليونسيف عددهم بألف وثمانمائة.

⁸⁰ انضم العديد من القادة إلى حزب المؤتمر الوطني مثل إبراهيم يحيى (حركة العدل والمساواة)، وأدم أبو ريشة (حركة العدل والمساواة جناح السلام) وأبو القاسم إمام (منفصل عن جيش تحرير السودان/عبد الواحد)، عبد الرحمن موسى (جيش تحرير السودان الإرادة الحرة) وإبراهيم ماديبي (جيش تحرير السودان جناح السلام)، وتلقوا هدايا على شكل مال أو سيارات وفي بعض الحالات حصلوا على وعود بالأرض وعلى عقود عمل. أبو القاسم إمام هو حالياً حاكم ولاية غرب دارفور؛ وعبد الرحمن موسى هو وزير دولة في الحكومة؛ وإبراهيم ماديبي هو رئيس لجنة الإنعاش والتوطين في دارفور. Crisis Group interview، شباط/فبراير 2007.

⁸¹ أدان تقرير صدر مؤخراً عن مكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان الفطنان التي ترتكبها قوات متحالفة مع عبد القاسم إمام عام 2007 وقد تسببت بتهجّر كثيف. وكانت القوات على ما يبدو مدعومة من سلاح الجو السوداني. التقرير الدوري الثامن، المرجع السابق ذكره.

⁸² تُنظم هذه "الإعانات" الأجور خارج برنامج اتفاقية سلام دارفور الرسمي لنزع السلاح والاندماج. ولم تُسجل أي حركة في ظلّ الاتحاد الإفريقي لنزع سلاح أي قوة موقعة على الاتفاقية أو للاندماج في هيكلة الجيش كما يرد في الاتفاقية. وتوقفت الإعانات في خلال الأشهر الستة المنصرمة، خصوصاً بعد وفاة مجنوب خليفة في 27 حزيران/يونيو 2007، وهو المستشار الرئاسي الذي تولى ملف دارفور، Crisis Group interview، خرطوم، تموز/يوليو 2007.

⁸³ يدعي ماديبي أن موقفه ميني على رفض هيمنة قبيلة الزغاوة التابعة لميني على سلطة دارفور الانتقالية، Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

⁸⁴ Crisis Group interviews، تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

⁸⁵ للإطلاع على خلفية الاختلافات الحزبية والمحاولات الدولية لوقفها، مراجعة تقرير مجموعات الأزمات الوليّة لإفريقيا، إعادة إحياء عملية السلام، الألف ذكره،

خميس عبد الله هو من المساليت وهو قائد مجموعة ثانية ولو أن قوته محدودة على ما يُقال. كان نائب عبد الواحد في ما مضى، ولقد انشق عنه بصحبة 18 قائد آخر في خلال الجولة الأخيرة من محادثات أبوجا ليشكلوا مجموعة التسع عشرة التي انضمت إلى المنشقين عن ميني وغيرهم لتصبح عصب ائتلاف جبهة الخلاص الوطني المشكلة في أسمرأ في حزيران/يونيو 2006. وبمرور الوقت، انقسم القادة إلى فصائل، وتلاشى نفوذ خميس. يتركز الدعم الأكبر له اليوم في شرق تشاد وغرب دارفور.

انبتق جيش تحرير السودان/الوحدة عن بعض المنشقين عن مجموعة التسع عشرة ولكنه اليوم مقسم بدوره على مجموعات بقيادة عبد الله يحيى، وشريف هرير، سابقاً من التحالف الديمقراطي الاتحادي السوداني. على الرغم من المحاولات المستمرة لتوحيد الفصائل في دارفور بدلاً من جوبا، إلا أن عبد الله يحيى وشريف هرير في حالة تصادم متزايدة. فسلیمان جاموس⁸⁸، وهو المنسق الإنساني السابق تحت قيادة ميني ميناو، هو أيضاً على علاقة بجيش تحرير السودان/الوحدة. ولا زال أحمد دريج يمثل التحالف الديمقراطي الاتحادي السوداني في الحركة. إضافة إلى هذه المجموعات، هناك العديد من الحركات التي يقودها قادة غير متحالفين مع أن المجموعات المتصلة بجوار النبي مثلاً أقامت مؤخراً ائتلافاً مع عبد الشافع في جوبا.

2. تصدعات حركة العدل والمساواة

بدأت حركة العدل والمساواة التي عانت الفرقة في الماضي⁸⁹، أقل عرضة للمشاكل التي ابتلى بها جيش تحرير السودان. ولكن مؤخراً، سجلت انشقاقات عديدة بين صفوف كبار الكوادر والقادة. قال أحد القادة⁹⁰ "أصبح حالنا مثل حال جيش تحرير السودان". في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، انهزم إدريس الأزرق في ظل شكوك بأن حزب المؤتمر الوطني هو الذي أتى به إلى السلطة. كما سرت شائعات بأن خليل إبراهيم كان يوزع المساعدات القادمة من تشاد بصورة غير عادلة⁹¹. وعاد الأزرق إلى الساحة في آب/أغسطس 2007 بصفة قائد جبهة استقلال دارفور، وهي مجموعة تطالب بتقرير المصير والاستقلال لدارفور. وليس عدد مقاتليه واضحاً ولكنها كانت المرة الأولى التي تطالب فيها مجموعة ثورية بالاستقلال بهذا الوضوح⁹². وبعد فترة قصيرة، كان لخليل إبراهيم بيان مماثل في هسكينينا؛ ونكرت قيادة لندن بأن تكون هذه هي وجهة النظر الرسمية مؤكدة على موقع حركة العدل والمساواة كحركة على مستوى "الأمة".

وفي منتصف شهر تموز/يوليو 2007، وقع إبراهيم يحيى، حاكم ولاية غرب دارفور السابق وهو من المساليت ورئيس جمعية حركة العدل

تصدعات بين جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة منذ بداية النزاع⁸⁶، إلا أنها توسعت نتيجة فشل محادثات السلام في أبوجا، وتكتيكات حزب المؤتمر الوطني، والقيادة الضعيفة، ورجبة السلطات الإقليمية في كسب النفوذ والعداء بين القبائل والمشاحنات الداخلية وغياب قائدٍ موحدٍ.

على الرغم من تجدد الجهود في جوبا، تظل مساعي التوحيد قاصرةً بمعزل عن تغيير المناصب الطفيف. وعلى الرغم من الخطابات أخفقت الجهود الدولية السابقة الرامية إلى دعم عملية التوحيد. لا بل سعت لأن تكون عاملةً لحساب أطراف ثالثة سيماً وأن جهود الدول والجهود الإقليمية كانت في غالب الأحيان متنافسةً ومتعارضةً. وفي حين حاولت بعض الهيئات الدولية توحيد صفوف جيش تحرير السودان، سعى آخرون في الوقت نفسه إلى الترويج لمنظمات ظلّ تجمع بين جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وغيرها من المجموعات. ولكن الخروم نسفت معظم المحاولات لا بل لجأت إلى قصف أم ري، مقر بعض اللقاءات.

أخيراً خلص الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وشركاؤهم الدوليون إلى أن "الوحدة" مهمة مستحيلة فأنهوا جميع المبادرات بعد اجتماع تموز/يوليو 2007 في طرابلس. وكانت النتائج مختلطة عن محاولة ضم جميع الفصائل للتوصل إلى وحدة على مستوى الموقف إن لم يكن على مستوى التنظيم في اجتماع أروشا في آب/أغسطس. ولم تحضر جميع الفصائل ولكن سجل بعض التقدم، وتم التوصل إلى اتفاق لمتابعة المباحثات. وتم تأجيل اجتماع متابعة لوساطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في تشاد في منتصف أيلول/سبتمبر لأن قلة من القادة حضرت الاجتماع. وتسجل محاولة جديدة برعاية الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا⁸⁷. سجلت المجموعات الثورية المشاركة تقدماً، على الرغم من استمرار غياب بعض المجموعات، وأفاد كثيرون بأنهم لن يشاركوا في محادثات السلام إلى حين استكمال جهود التوحيد. وعندما بدأت هذه المحادثات أخيراً في ليبيا في 27 تشرين الأول/أكتوبر، فاطعتها جميع الفصائل الكبرى

1. فصائل جيش تحرير السودان

تكثر اليوم فصائل جيش تحرير السودان التي تتبع قيادات خاصة بها كما تنتشر الفصائل العسكرية غير المنتظمة والتي لم تعلن ولاها لقائد سياسي معين. لا يزال عبد الواحد محمد النور، رغم نفيه إلى باريس يدير إحدى فصائل فور في جبل مرة. وهو يلقى شعبية في أوساط النازحين داخلياً باعتباره رمز لرفض اتفاقية سلام دارفور ولكن عناده ورفضه المشاركة في أي محادثات أو اجتماعات قد أثارا حفيظة الأسرة الدولية. ومن الفصائل الأخرى، فصيلة يقودها أحمد عبد الشافع، وهو من قبيلة فور وشريك عبد الواحد منذ فترة طويلة، انفصل عنه في تموز/يوليو 2006. وتمنعه قوات الحكومة والجنجويد كما تمنع قوات عبد الواحد من النفاذ إلى أعالي سفح جبل مرة.

⁸⁸ وموقع سليمان جاموس منسق سابق في الشؤون الإنسانية تحت قيادة ميني ميناو مثير للجدل، فهو أمضى سنة مسجوناً في مستشفى للأمم المتحدة في كادلي بعد أن اعتقلته قوات ميني في دارفور. أطلقت الحكومة سراحه في 14 أيلول/سبتمبر 2007. وتبنى العديد من الناشطين الدوليين قضيتهم معتبرين إياه مفتاح حل في دارفور.

⁸⁹ من الأمثلة، تشكيل الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية عام 2004 وهزيمة محمد صالح حربة عام 2005. انضمت فصيلة حربة حركة العدل والمساواة - القيادة الثورية

المنديبة إلى مجموعة عبد الشافع وغيرها في جوبا تحت قيادة جماعية مشتركة. Crisis Group interview، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

⁹⁰ Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007.

⁹¹ Crisis Group interviews، كانون الأول/ديسمبر 2006 - كانون

الثاني/يناير 2007.

⁹² يحتجون بأن جميع محاولات إيجاد حل لدارفور في ظل الحكومة الحالية قد

أحبطت وبالتالي تندر الحاجة إلى مفهوم جديد. طلب فصل دارفور: كرة النار

المقبلة، الصحافة، 20 آب/أغسطس 2007.

وتقرير مجموعات الأزمات الدولية لإفريقيا رقم 130، استراتيجيا سلام شامل في السودان، في 26 تموز/يوليو 2007.

⁸⁶ لمزيد حول الخلاف بين عبد الواحد/ميني ميناو، مراجعة النشرة الموجزة لمجموعة الأزمات، توحيد تمرد دارفور، المرجع الألف ذكره.

⁸⁷ تزامن اجتماع الثوار في جوبا مع قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان تعليق

مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، مما عزز الشكوك بين بعض الفعاليات

الدولية حول ترابط الحدثين.

على إنشاء إطار تعاوني مع الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية¹⁰⁰. وليس معلوماً ثقل كل مجموعة على الأرض وبالتالي لا يمكن تقييم أهليتها لتكون الممثل الأبرز لمشاغل دارفور "العربية". وأعلنت مجموعات ثلاثة أخرى عن تأسيسها في شهر تموز/يوليو: اثنان منها منشقّ عن ميني وهما مجموعة التنمية والشكاوى وأم جميع فروع جيش تحرير السودان أما الثالثة فهي الحركة الوطنية لتحرير السودان ومقرّها تشاد.

عندما تفككت جبهة الخلاص الوطني، ساعدت إريتريا على إنشاء منظمة ظلّ جديدة هي الجبهة الموحّدة للتحرير والديمقراطية وهي تضمّ جيش تحرير السودان/خمس، جيش تحرير السودان/الوحدة، الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية والتحالف الديمقراطي الاتحادي السوداني¹⁰¹. وهي ساعدت هذه الحركات على إنشاء هيكلية مثيرة للاهتمام ولكن لم تتخذ أي تدابير مشتركة ولم يبق الكثير من الائتلاف. على خلاف تجربة جبهة الخلاص الوطني التي حققت نجاحاً عسكرياً ولكنها فشلت في التوحد سياسياً.

4. استراتيجيات المتمردين

على رغم هذه الانشقاقات، لم تحد الحركات عن استراتيجياتها العامة. وعلى رغم مطالبها المتزايدة، تتحكّم كل حركة برقعة جغرافية محدودة نسبياً. وهي تعول على غارات قوات الحكومة - معظمها من سياسات أضرب واهرب أو ثار ودفاع وتحالفات مع تشاد، ليبيا أو إريتريا للحصول على الأسلحة والآليات والتوريدات. وهذا ما يُميّز اعتداءات حركة العدل والمساواة الأخيرة على مقربة من الحدود عند عدلية وعلى خط سكة حديد وواد بندا وهي تكتة للحكومة تقع عند شمال كوردوفان. وقامت حركة العدل والمساواة مع مجموعة التسعة عشر بشنّ اعتداءات في داخل كوردوفان. في 23 تشرين الأول/أكتوبر، اعتدت حركة العدل والمساواة على منشأة تديرها الحكومة في حفل أبيي المتنازع عليه، عند الحدود بين الشمال والجنوب بين كوردوان وبحر الغزال في قلب النزاع الحالي بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني¹⁰².

وبلغ الاقتتال ذروته في اعتداء 29 أيلول/سبتمبر على قاعدة بعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور في هسكينيتا وما بعدها. وتعرّض الموقع للنهب الكامل وسُلّبت منه الأسلحة والآليات بما فيها ناقلة مدرّعة. ومن غير الواضح إذا كان ما حصل مجرد حادثة نهب انحرفت عن مسلحتها أو رسالة عنيفة للاتحاد الإفريقي، تلاعب من خرطوم، ثورة قوات حانقة متحالفة مع جيش تحرير السودان/ميني ميناو أو محاولة مجموعة ثورية جديدة للإعلان عن وجودها¹⁰³. وبالتالي غزا الجيش المدينة. وبعد أسبوع اتهم جيش تحرير السودان/ميني ميناو الجيش بدخول مناطق خاضعة لسيطرة

والمساواة اتفاقاً مع حزب المؤتمر الوطني في القاهرة⁹³. وفي نهاية هذا الشهر، تخلّت مجموعة جديدة من القادة عن خليل إبراهيم مشكلة القيادة الشرقية لحركة العدل والمساواة. ومن المشاكل الشائكة الأساسية، إقدام خليل على صرف القائد التنفيذي لحركة العدل والمساواة عبدالله باندا في تموز/يوليو⁹⁴ ونائبه بحر أبو قرده في أيلول/سبتمبر.

وسرت لأشهر طويلة معلومات متضاربة بشأن قيام باندا بالعمل وحيداً بانتظار إعادة الاندماج في حركة العدل والمساواة أو العمل مع جيش تحرير السودان/الوحدة مما أدى إلى انقسام حركة العدل والمساواة على نفسها أعظم انقسام⁹⁵. في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2007، أعلن باندا وأبو قرده عن إنشاء فصيلة جديدة هي حركة العدل والمساواة - القيادة المشتركة⁹⁶. ولقد نقضت خطاب خليل بشأن إعادة قبول إبراهيم يحيا والتعاون المتزايد المزعوم بين حركة العدل والمساواة الشهامة وهي حركة مسيرية في جنوب كوردوفان⁹⁷. وقاطع إبراهيم خليل محادثات ليبيا ورفض الحضور إلى جوبا للمشاركة في محادثات التوحيد في حين حضرت حركة العدل والمساواة/القيادة المشتركة وكانت من الحركات القليلة التي حضرت حفل الافتتاح في سرت.

3. مجموعات إضافية

لم يكن العديد من المجموعات الناشطة على الساحة اليوم جزءاً من عملية أبوجا التي أخرجت اتفاقية سلام دارفور. وأول المجموعات هي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية لجبريل عبد الكريم⁹⁸. أما الثانية فهي المجموعة العربية لأبو صرة، من قبيلة بقارة رزيغات، وقوات الجبهة الثورية الديمقراطية على الرغم من تفتتها؛ أعلن ياسين يوسف القائد النائب لأبو صرة من قبيلة رزيغات المتفرّعة عن قبيلة أبالا رزيغات الشمالية، ومحمد بريما عن إنشاء جبهة القوة الثورية الموحّدة⁹⁹. وقاندها اليوم هو إبراهيم أحمد عبد الله الزباتي من الرزيغات.

ويدعي متحدث باسم قوات الجبهة الثورية الديمقراطية أنّ جبهة القوة الثورية الموحّدة لا تزال مقربة منها مع أنّ تقارير أخرى تقيد عن إقدامها

⁹³ انتشر الخبر عن الانشقاق في 7 حزيران/يونيو عندما تمّ الإعلان عن توقيع قوات يحيا ومساليب من حركة العدل والمساواة ومجموعة خميس على اتفاق في الجنبية. ادعى يحيا أن لا علاقة له بالاتفاق، ويُزعم بأنّ خليل إبراهيم رحّب بعودته إلى حركة العدل والمساواة فقط لحمله على التوقيع على اتفاق مع القاهرة، Crisis Group interviews، تموز/يوليو 2007.

⁹⁴ وبحسب البعض، أراد خليل صرف باندا لأنه ذهب إلى إنجينا بناءً على طلب دبي ومن دون استشارته، لافتاً بالتالي إلى تدهور العلاقات بين دبي وخليج. ويُزعم خليل بأنّه صرف باندا لقيامه بالتفاوض سرّاً بشأن صفقة مع السودان، Crisis Group interviews، تموز/يوليو 2007.

⁹⁵ Crisis Group interviews، تموز/يوليو - آب/أغسطس 2007.

⁹⁶ "متمرّد مخضرم من حركة العدل والمساواة يُؤسس للقيادة المشتركة مؤكداً بالتالي على الانقسام"، الصحيفة، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2007 على موقع .

<http://sudantribune.com/spip.php?article24118>
Crisis Group interviews، تموز/يوليو - آب/أغسطس 2007.

⁹⁸ بحسب بعض عناصر جيش تحرير السودان، لا يجب أن تحصل الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية على مقعدٍ خاص بها على طاولة المفاوضات بل يُفترض أن تندمج مجدداً في حركة العدل والمساواة، Crisis Group interviews، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

⁹⁹ قال بريما إنّ جبهة القوة الثورية الموحّدة تعارض كل من يحاول تقسيم دارفور وخصوصاً الحكومة، صحيفة الأيام، 21 آب/أغسطس 2007. تتخذ الجبهة الوطنية الثورية الموحّدة وقوات الجبهة الثورية الديمقراطية قاعدةً لهما في جنوب دارفور، على مقربة من رانوم، ودار رزيغات عند الحدود مع بحر الغزال الغربية، Crisis Group interview، آب/أغسطس 2007.

¹⁰⁰ Crisis Group interview، تموز/يوليو 2007. بشأن الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية مراجعة الملاحظة 87 أعلاه.

¹⁰¹ وكما حصل مع جبهة الخلاص الوطني عام 2006، تتضارب التقارير بشأن انضمام كل قائدٍ مكرهاً إلى هذا التحالف. وأفاد بعض الممثلين بأنّه منع عليهم مغادرة أسمر ما لم يوقعوا. ولم ترغب حركة العدل والمساواة نتيجة انعدام ثقتها في إريتريا ومحاولتها إيقاع جبهة الخلاص الوطني حية، التوجه إلى أسمر لإجراء مفاوضات مع أنّها كررت بأنّها قد ترسل وفداً تمثلياً. Crisis Group interviews، تموز/يوليو - آب/أغسطس 2007.

¹⁰² مراجعة النشرة الموجزة لمجموعة الأزمات الدولية رقم 47، السودان: إخراج أبيي من نفق الأزمات، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹⁰³ تشير التحقيقات الجارية إلى أنّ الاعتداءات شتّها ثوار يحملون علامة حركة العدل والمساواة على ألياتهم. "تقرير الأمين العام حول انتشار قوى الإتحاد الإفريقي الأمم المتحدة في دارفور"، S/2007/653، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

التوافق على بؤادر حسن نية لإظهار التزامهما بعملية السلام. ويجب على وساطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أن تتيح لجهود توحيد المتمردين الاستمرار قبل استئناف المحادثات ومن ثم يجب عليها أن تورد تدابير وقف إطلاق النار في صدارة جدول الأعمال. ولا بد من الحرص على عدم محاولة ميني ميناو وغيره من الجهات الموقعة على اتفاقية سلام دارفور نفس الاتفاق وذلك ممكن عبر منحهم دوراً في المحادثات وتمثيلاً في الاتفاق النهائي.

الثوار شاملاً في اعتدائه مهاجرية وقاتلاً 48 شخصاً¹⁰⁴. تُظهر هذه الاعتداءات بأن جميع الأطراف تستمر في انتهاك وقف إطلاق النار وتُقدر باحتمال توسع النزاع ليشمل الموقعين على اتفاق سلام دارفور.

يُشكل منحى المتمردين الحزبي في الأوساط الاثنية والقبلية عائقاً كبيراً أمام النسوية الدائمة. ولقد طلب إلى فريق وساطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في التمهيدي لمحاادثات السلام أن يُحدد أي المجموعات الثورية ينوي دعوتها. ولم تقرر أي من اجتماعات أروشا، إنجمينا، أو جوبا، رداً. وأرسلت الدعوات قبل أيام فقط على بدء الاجتماعات فتدتمرت الفصائل الثورية الأكبر لإشراك المجموعات الأصغر¹⁰⁵.

أما قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان تعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية في خرطوم فعزز تحفظ الثوار على التفاوض مع حزب المؤتمر الوطني ولكنّ عبد الواحد لطالما رفض التفاوض إلى حين استيفاء شروطه مثل أمن النازحين داخلياً، وذلك نتيجة ترزع ثقته بالحزب الحاكم. وقال مؤخراً إن قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان دليل إضافي على أنه لا يمكن الوثوق في حزب المؤتمر الوطني كشرريك في السلام¹⁰⁶. وقال شريف هريير من جيش تحرير السودان/الوحدة كما سواه بأن التفاوض مستحيل مع نصف حكومة الوحدة الوطنية ولن تبدأ المفاوضات إلا متى عولجت الأزمة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان.

في أي حال، يتعين على الفصائل أن تُعدّها رؤيا مشتركة يتوحد حولها شعب دارفور. وفي حين يتفق الجميع على مسؤولية خرطوم حيال تهديم دارفور، تختلف وجهات النظر بشأن السبيل الأفضل لمعالجة هذا الوضع. وتضمن بيان أروشا هيكل منير موحد ولكنّ المحاولات اللاحقة لتجسيد التفاصيل باغت بالفشل. ونظراً لاتصال متزايد الهشاشة مع السكان المدنيين، واستمرار الشرذمة وغياب برنامج واضح، يخشى المتمردون التحول إلى أكثر من مجرد مجموعات مسلحة غايتها تحقيق المكاسب القبلية والشخصية.

لهذا السبب، يتعين التشجيع على المبادرة الحالية في جوبا. وتلوح في الأفق بوادر أمل حيث توحدت تسع فصائل بما فيها فصيلة عبد الشافع وجار النبي في خطوة إيجابية. ولكنّ عبد الواحد وخلييل إبراهيم يظان بعيدين، بينما يستمر جيش تحرير السودان/الوحدة في عملية توحيد منفصلة في داخل دارفور. ولعلّ فكرة أن يفضي مؤتمر جوبا إلى توحيد صفوف جيش تحرير السودان وفصائل حركة العدل والمساواة هدفاً بغاية الطموح ولعلّ وساطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة ستضطر إلى عقد اجتماع آخر مشابه لاجتماع أب/أغسطس في أروشا قبل المحادثات لكي تضع اللمسات الأخيرة على شؤون المشاركة والآلية.

ولا يبدو أي من حزب المؤتمر الوطني أو المجموعات الثورية ملتزماً بالمحادثات في ليبيا¹⁰⁷. في حال أحرز أي تقدم، يتعين على الطرفين

¹⁰⁴ في مقابلة مع الجزيرة، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2007، نفي علي محمود حاكم جنوب السودان وجود الجيش في مهاجرية قاتلاً إن المجموعة كانت تتركب الجمال والأحصنة.

¹⁰⁵ قال أعضاء من فريق الوساطة لاحقاً إن هذه الدعوات كانت فقط لجلسة الافتتاح وليست لطاولة المفاوضات، Crisis Group interviews، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹⁰⁶ يُبين قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن حزب المؤتمر الوطني ليس أهلاً للثقة: قائد متمرد في دارفور، "صحيفة Sudan Tribune، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹⁰⁷ من ناحية حزب المؤتمر الوطني، في اليوم نفسه الذي أعلنت فيه الحكومة عن وقف أحادي الجانب لإطلاق النار، قامت رشاشات مروحيات الحكومة بالاعتداء

على نقطة مائية في جاور جبل مون. "تقرير الأمين العام حول انتشار قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في دارفور" المرجع السابق ذكره. أما في ما يخص الثوار، فتفيد بعض التقارير أن بعض مجموعات دارفور في جوبا مهتمة في السعي للحصول على مساعدة مادية من استمرار نضال الحركة الشعبية لتحرير السودان بينما تستعد للمفاوضات. Crisis Group interviews، تشرين الأول/أكتوبر 2007. وبالإضافة، ادعت صحيفة حزب المؤتمر الوطني المنطرفة، الإنتباهة، أنه يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، افتتحت الحركة الشعبية لتحرير السودان مخيمات تدريب لمجموعات دارفور.

IV. التشظيات والديناميكيات الإقليمية

دارفور والمجموعات الثورية ومقرها كوردوفان أن تتوسع حاملة حزب المؤتمر الوطني على تغيير سياسته.

ب. جمهورية إفريقيا الوسطى

على الرغم من عدم تورطها في نزاع دارفور بقدر تورط تشاد، إلا أن جمهورية إفريقيا الوسطى تأوي حوالي 2660 لاجئ وهي كانت ملاذاً للمتمردين من تشاد¹¹². ولقد استغلها جيش تحرير السودان كملأ آمن ونقطة إعادة تخزين في خلال الثمانينات والتسعينات وأواخر العام 2004. كما استخدم الجيش السوداني المنطقة لإطلاق اعتداءات مضادة على جيش تحرير السودان في خلال التسعينات وكمعبر إلى تشاد لمواجهة قوات دبي.

في نيسان/أبريل 2006، اعتدت مجموعة ثورية قاعدتها دارفور وبقيادة محمد نور، على عاصمة تشاد، إنجمينا، بعد دخول البلاد عن طريق جمهورية إفريقيا الوسطى؛ كما قام متمرّدو تشاد بحشد مقاتلين من جمهورية إفريقيا الوسطى للقتال في تشاد وعلى طول الحدود السودانية¹¹³. ردّ الرئيس بوزيزيه عبر التعهد بإقفال الحدود بين جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان، وهيبادرة رمزية بما أنه كان يفكر إلى القدرة على تنفيذها. وبالتالي جرى الانتقال بمزيد من القوات نحو شمال جمهورية إفريقيا الوسطى الغربي من السودان.

بالإضافة إلى تشظيها من وضع دارفور، عانت جمهورية إفريقيا الوسطى من حالات عصيان خاصة بها حيث تصادمت قوات الحكومة والثوار مدة أكثر من عقد. في الشمال الشرقي، يشكل اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمّع *Union des forces démocratiques pour le rassemblement* أكبر خصم لحكومة بوزيزيه. وهو يغير بشكل منتظم على المدن ومراكز الجيش للاستيلاء على السلع والمؤن من مخازن توريد الحكومة التي تعاني حراسة ضعيفة. ويُدّعى بأنه ارتكب مخالفات خطيرة بحق المدنيين¹¹⁴. ويتهم بوزيزيه تكراراً خرطوم بدعم اتحاد القوات الديمقراطية من أجل التجمّع ولكنه لم يقطع العلاقات معها.

ومن أبرز المشاغل، استمرار أعمال العنف في الشمال الغربي حيث تتألف مجموعة الثوار الأساسية من الجيش الشعبي لإعادة تأهيل الجمهورية الديمقراطية *Armée populaire pour la restauration de la république et de la démocratie* والمؤلف من الحرس السابقين للرئيس بطاس المخلوع ومن قوات الدفاع المحلية. وترجم ردّ الحكومة لقوته المتنامية انتهاكات شائعة بحق المدنيين منذ 2005¹¹⁵. وفي حين اتهم الثوار في المنطقة بالجرائم، إلا أنه يُقاد عن ارتكاب الجيش والحرس الرئاسي الغالبية الساحقة منها. كما تعرّضت الحكومة توفير الأمن في وجه أعمال النهب المتزايدة¹¹⁶. ويُنظر إلى الجيش الشعبي على أنه مصدر أمن بديل. وبالتالي باتت المجموعات الثورية ضعيفة السلاح تحشد دعم الميليشيات المحلية ومجموعات الدفاع الذاتي.

لم يحتو دارفور نزاعه في أراضيه بل أثر في شمال كوردوفان وجنوبها. وشعر كل من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى بهذا التأثير واستقبلت الأولى غالبية اللاجئين. وبحسب وساطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة، يُشكل تشاد، ليبيا، إريتريا ومصر فعاليات مؤثرة في حركات الثوار، حزب المؤتمر الوطني أو الجهتين معاً وبالتالي هي جهات أساسية في نجاح أي مفاوضات سلام. ويُمكن لجميع هذه الجهات أن تتدخل في العملية فتتسببها لأنه من تحديات الوساطة إقامة نوع من الموازنة بين مصالحها المتضاربة. ومُنح كل طرف موقع متميز كجزء من مجموعة الاتصال الإقليمية في محادثات السلام.

أ. شمال كوردوفان وجنوبها

بدأ ثوار دارفور، لأسباب تكتيكية بالاتصال بحركات المقاومة في كوردوفان حيث تزداد حدة التوتر¹⁰⁸. حاولت حركة العدل والمساواة توسيع نطاق عملياتها فتحالفت مع مسيرية وشهامة وعولت على تنامي إحباط بعض الجماعات والقبائل من كوردوفان الغربية سابقاً¹⁰⁹. وقبل أيام من بدء المحادثات في ليبيا، اعتدت على حقل النفط في ديفرا في كوردوفان، واحتطفت خمسة عمال (ثلاثة سودانيين وعراقي ومصري). وطالبت في أول الأمر بأن تغادر جميع الشركات النفطية السودان في خلال أسبوع ولكنها ما لبثت أن سلّمت المخطوفين بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر¹¹⁰.

في خلال الأشهر الستة المنصرمة، تلامت المقاومة لحزب المؤتمر الوطني في شمال كوردوفان بقيادة جمعية كوردوفان للتنمية ومجموعات أخرى¹¹¹ تتهم حزب المؤتمر الوطني باعتماد سياسات التهميش، خصوصاً في ما يخص أموال التنمية والمشاريع وتحريض القبائل على الاقتتال. في حين ادعت جمعية كوردوفان للتنمية بأنها لا تلجأ إلى العنف، تفيد تقارير بأن مجموعات قطعت الطرق المؤدية إلى حقول النفط وصادرت الشاحنات التي نقلت المولدات إلى حقل شارف وأنابيب النفط. ومع أن حزب المؤتمر الوطني قرر أخيراً رصد 2% من عائدات حقل شارف، تطالب ميليشيا القبائل بهذا المال كتعويض عن المساعدة التي أبدتها في خلال الحرب بين الشمال والجنوب. ويُرجّح في العلاقات بين

¹⁰⁸ شرح قائد جيش تحرير السودان/الوحدة الدكتور شريف هريز أن التوسع ردّ على حشد الحكومات قواتها في كوردوفان، "يتوقع السودان قتالاً محتدماً"، وكالة الأنباء الفرنسية، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹⁰⁹ وجرى دمج غرب كوردوفان عملاً باتفاقية السلام الشامل مع جنوب كوردوفان. ولم تكن مسيرية ارتيلاً لأن هذا انتقل بها من موقع الأكثرية إلى موقع الأقلية. كما لم تُسرّ بالمنافع المحدودة التي حصلت عليها من التنقيب عن النفط في المناطق الخاضعة لها ومن دور حزب المؤتمر الوطني في اتفاقية أبيي. لمزيد من التفاصيل بشأن أبيي، وخطر اندلاع نزاع جديد في كوردوفان، مراجعة نشرة مجموعة الأزمات الدولية الموجزة بعنوان إخراج أبيي من نفق الأزمات، المرجع الأنف ذكره، واستراتيجية سلام شامل في دارفور، المرجع الأنف ذكره.

¹¹⁰ أفيد عن أنّ المحاولة الأولى لإطلاق سراح الرهائن لقادة القبائل واللجنة الدولية للصليب الأحمر في الأسبوع السابق قد عرفلتها قوات الحكومة. "إطلاق سراح رهائن الاعتداء على حقل النفط"، وكالة رويترز، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

¹¹¹ أفيد عن وجود جمعية كوردوفان للتنمية في جوبا في أثناء اجتماعات شهر تشرين الأول/أكتوبر لقادة دارفور الثوريين، Crisis Group interview، جوبا، تشرين الأول/أكتوبر 2007. وتأتي في الرسالة أنّ الأمين العام للأمم المتحدة قلق وأنه جرت محاولة للتعبير عن المشاغل بطريقة سلمية لخرطوم ليس من خلال القوة كما حصل في دارفور، رسالة، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، ملفات مجموعة الأزمات.

¹¹² "المفوضية العليا للاجئين ترحب بقرار مجلس الأمن حول تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى"، المفوضية العليا للاجئين، 26 أيلول/سبتمبر 2007.

¹¹³ "حرب متوسعة حول السودان، انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية إفريقيا الوسطى"، الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة Small Arms Survey، إصدار موجز حول السودان، رقم 5، كانون الثاني/يناير 2007.

¹¹⁴ حال الفوضى: التمرد والانتهاكات بحق المدنيين"، تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان Human Rights Watch، أيلول/سبتمبر 2007.

¹¹⁵ المرجع نفسه.

¹¹⁶ "حال الفوضى"، المرجع الأنف ذكره.

كبيراً عندما اعتدينا على تشاد. ولكن حكومة السودان ترى بأن عليها أن تدمر قبائل الزغاوة وبالتالي عليها أن تدمر إنجمينا"¹²³.

تأزمت العلاقات بشكل كبير في العام 2006 حيث استمر دبي باعتبار أي حركة ثورية تشادية على أنها اعتداء بإدارة السودان¹²⁴. كما وصف اعتداءات الجنجويد التي بدأت تسبب التهجير في دار سيلا على أنها من تدبير الخرطوم. بعد أن فاز دبي بانتخابات تعرضت لمقاطعة كبيرة في أيار/مايو 2006، حضر البشير حفل تنصيبه في آب/أغسطس، وهو الشهر الذي أقيم فيه عن غير حماس باعتقال العديد من قادة حركة العدل والمساواة في إنجمينا ليبرهن للخرطوم أنه كان يُعد متمردي دارفور عن أرضه. ولكن ردود متمردي تشاد بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر وقصف السودان القرى الحدودية جدد المواجهات واتهم دبي مجدداً خرطوم بمحاولة إطاحته¹²⁵.

وحيث يبلغ عائدات الموازنة من النفط 1.9 مليار دولار عام 2007¹²⁶، حظي دبي بفرصة تدعيم جيشه¹²⁷. كما وقع على اتفاقية مع الجبهة الموحدة من أجل التغيير في كانون الأول/ديسمبر 2006، مما جعله أقل اعتماداً على ثوار دارفور. ولكن حركة تشاد الثورية المتبقية استمرت في إطلاق اعتداءات صغيرة في نيسان/أبريل 2007، لاحقهم تشاد إلى داخل أراضي السودان واصطدم مع الجيش مما زرع مجدداً العلاقات الثنائية¹²⁸. وفي محاولة مصالحة جديدة، وقعت الحكومة اتفاقية في أيار/مايو 2007 في الرياض، وقد رفضتها ليبيا باعتبارها لا تضيف الكثير على اتفاقية طرابلس¹²⁹.

وبالتالي غادر العديد من المجموعات الثورية تشاد الذي كان يحاول مؤخراً المشاركة في محاولات توحيد الفصائل الثورية قبل محادثات السلام. فاستضاف اجتماعاً للفصائل في أيلول/سبتمبر ولكن نسبة المشاركين كانت ضعيفة. وبضغط من ليبيا، أوقف السودان، على ما يُزعم، تمويل المتمردين التشاديين وضغط عليهم للانضمام إلى الحكومة في مفاوضات طرابلس. بعد محاولات عدة، تم التوصل إلى اتفاقية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007 في سرت بين المجموعات الثورية الأساسية الأربع في الشرق وهي اتحاد القوى من أجل التنمية والديمقراطية *Union des Forces pour le Développement et la Démocratie*، تجمع القوى للتغيير

ونتيجة هذا الوضع الهش، تعرض أكثر من 291.000 شمالي للتهجير منذ العام 2005 (212.000 نازح داخلياً، 79.000 لاجئ في تشاد، السودان والكاميرون)¹¹⁷. يوم 25 أيلول/سبتمبر 2007، رداً على الوضع الأمني المتدهور في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، صرح مجلس الأمن لقوة تابعة للأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد/MINURCAT) وليعثة تابعة للاتحاد الأوروبي¹¹⁸. ويدعو القرار القوّات الأوروبية (حوالي 500) إلى الانتشار في الشمال الشرقي، عند المنطقة التي تحدّ السودان وتشاد، وهي جزء من النزاع في المنطقة، وليس في الشمال الغربي، حيث تقع أعمال التهجير والافتتال مؤخراً.

ج. الديناميكية بين تشاد والسودان

تدهور الوضع في تشاد في خلال السنة المنصرمة. وحالياً يعيش أكثر من 230.000 لاجئ دارفوري في 12 مخيم لاجئين على طول الحدود. وتأسست هذه المخيمات للمرة الأولى عام 2004 وهي تضم قبائل غير عربية مختلطة (الزغاوة، فور، مساليت وغيرهم) وهي فرّت من أعمال العنف. كما وجد اللاجئون أنفسهم في وسط نزاع آخر ليس أقلّ تعقيداً.

في حين ارتبط انعدام الاستقرار في تشاد بالأحداث في دارفور (وأدى إلى تهجر 170.000 نازح داخلي)، فهو متصل بحكم دبي الاستبدادي. ويتحدى الثوار الذين تدعمهم خرطوم هذا النظام ودعمه لحركات ثوار دارفور¹¹⁹. وحاول كل من دبي والبشير استخدام الحركات الثورية، الميليشيات والجنجويد والقوّات الإقليمية وقوّات حفظ السلام الدولية لما فيه مصلحته. رغم المحاولات الأخيرة لترتيب العلاقات أسرف الطرفان بتبادل الاتهامات في السنتين المنصرمتين.

وقع تشاد والسودان على اتفاقية طرابلس في شباط/فبراير 2006 بضغط من ليبيا¹²⁰، ولكن الاتفاقية واجهت الخطر عندما قامت المجموعة التشادية الثورية وقاعدتها دارفور، والجبهة الموحدة للتغيير *Front uni pour le changement*¹²¹، بمحاولة إسقاط إنجمينا في منتصف شهر نيسان/أبريل 2006. ولكنها فشلت جزئياً بفصل مساعدة الفرنسيين العسكرية¹²²، فأنهاى دبي علاقته بالسودان وهدد بطرد لاجئي دارفور. وعلى الرغم من إنكار خرطوم، قال عضو في حزب المؤتمر الوطني في حلقة مغلقة، "لقد ارتكبنا خطأ

¹²³ Crisis Group interview، حزيران/يونيو 2006.

¹²⁴ وتدمر دبي، معبراً عن المخاوف الغربية، من أنّ البشير إضافة إلى اضطهاد الزغاوة كان يُمثل "جدول أعمال إسلامي"، Crisis Group interview، حزيران/يونيو 2006.

¹²⁵ "بحسب تشاد العالم يُمارس سياسية النعمة في دارفور"، وكالة رويترز، كانون الثاني/يناير 2007.

¹²⁶ ويُعزى الارتفاع في عائدات النفط أولاً إلى زيادة الضرائب على شركة Esso تشاد، "تقرير حول دولة تشاد"، Economist Intelligence Unit، أيلول/سبتمبر 2007.

¹²⁷ وزير البنية التحتية عضوم يانسي يقول: "على غرار جميع الدول، يجب على تشاد أن توفر السلاح للدفاع عن سلامة أراضيها وسيادتها". في تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، أنفق تشاد 12% من موازنته على الجيش من دون احتساب الأجور، وطلب مؤخراً خمس مروحيات قتال جديدة، "الشهر الثاني من الاعتداءات الشاملة يُهدد الشعب أكثر من الحكومة"، شبكة الأنباء الإنسانية IRIN، 4 حزيران/يونيو 2007. كما اشترت الحكومة أربع C-130 من الولايات المتحدة. "أبكر إلى الحرب: جنود أطفال في نزاع تشاد"، منظمة رصد حقوق الإنسان Human Rights Watch، تموز/يوليو 2007.

¹²⁸ حدا على هذا ما يبدو بالسودان إلى أن يعي أهمية ثوار تشاد العاملين لنصرتهم، "بعد انقسامهم، يوقع متمرّدو تشاد على هدنة مع إنجمينا"، *Le Monde*، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹²⁹ "الفدافي يصف اتفاقية دارفور الأخيرة بالمهزلة المضحكة"، وكالة رويترز، 18 أيار/مايو 2007.

¹¹⁷ "جمهورية إفريقيا الوسطى: اللامن يستمر في الشمال- يونسيف"، شبكة الأنباء الإنسانية (IRIN)، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹¹⁸ القرار 1778، UNSC S/RES/1778، 25 أيلول/سبتمبر 2007.

¹¹⁹ لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين تشاد والسودان، وحيثيات تشاد الداخلية مراجعة تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 105 "من أجل إنقاذ دارفور"، 17 آذار/مارس 2006، ورقم 111، "Chad: Back towards War?"، 1 حزيران/يونيو 2006.

¹²⁰ تضمن هذا الاتفاق آلية مراقبة قطرية من أجل الحدود بين تشاد والسودان، وهي يُمكن أن تُربل بشكل أساسي الحاجة إلى أي وجود دولي.

¹²¹ الجبهة الموحد للتغيير بقيادة محمد نور، وهو من تاما، عُرفت سابقاً بالجبهة الموحد من أجل التغيير الديمقراطي في تشاد *Front uni pour le changement démocratique au Tchad*؛ وكان نور قد قاد التجمع من أجل الديمقراطية والحرية الذي انمجم مع مجموعات أخرى ليُشكل الجبهة الموحد من أجل التغيير الديمقراطي في تشاد/الجبهة الموحد للتغيير.

¹²² باتريك دو سنت إكزويري، "الفرنسيون ساعدوا حكومة تشاد"، *Le Figaro*، 19 نيسان/أبريل 2006.

عدد صغير من المراقبين الإريتريين والليبيين في أدري (تشاد) وجنينة (السودان)، لم تخرج هذه المساعي بأي تدبير ملموس. كما ساعدت ليبيا على إخراج صفقة 25 تشرين الأول/أكتوبر بين دبي وتمردي تشاد قبل جلسة افتتاح محادثات السلام في دارفور.

وشكلت استضافة محادثات دارفور ضربة ديبلوماسية للقدافي - ومن الخيارات الأخرى تنزانيا، كينيا وإفريقيا الجنوبية، ولكن نظر العديد من أعضاء الأسرة الدولية والفصائل المتمردة إلى هذه المقاربة بشكٍّ وارتياح. وشكك الكثيرون في حياد ليبيا، وادعت إحدى الفصائل أنّ ليبيا أعجزت من أن تكون عنصر تسوية نزاهة نظراً لتورطها في دعم الميليشيات العربية والتفاوض بشأن بروتوكولات مع الجهات غير الموقعة¹³². ولكنّ وساطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة بدت وكأنّها تعول على قدرة ليبيا على جمع العديد من المجموعات الثورية وهو ما أثبتت حوله علامات استفهام على ضوء المشاركة الضعيفة في سرت. وأبعد القدافي المجموعات المتمردة عندما وصف أزمة دارفور "بالشجار حول جمل"¹³³. وفي هذه المرحلة، يبدو أنّ الوساطة تنوي استئناف المفاوضات في ليبيا ولكنّ نظراً لطلب السودان الأخير إلى جنوب إفريقيا بالتوسط وطلب الثوار تغيير موقع الاجتماع، لعلّ العمل بدأ على تغيير موقع انعقاد الاجتماع¹³⁴.

ولا شكّ في أنّ ليبيا أدت في مراحل معيّنة دوراً إيجابياً في دارفور. فالاجتماعات التي عقدتها أواخر العام 2004 ومطلع 2005 بين قادة القبائل والمجتمع المدني شكلت سابقة في توفير منتدى مستقلّ يتيح للدارفوريين الاجتماع ومناقشة النزاع بعيداً عن تأثير حزب المؤتمر الوطني. وكانت الجولات الأخيرة التي تضمّنت الثوار وحزب المؤتمر الوطني محدودة من حيث القيمة لأنّ حزب المؤتمر الوطني كان قادراً على اعتراض الحوار المستقل. وعند استئناف محادثات السلام، لا يجب إغفال اجتماع طرابلس في كانون الأول/ديسمبر 2005 والذي أشرك المئات من المشاركين من وسط دارفور السياسي والقبلي والذي خلص إلى ضرورة إعادة توحيد دارفور في منطقة واحدة ضمن حدود 1956¹³⁵.

٥. إريتريا

لإريتريا تاريخ طويل في التورط في نزاعات السودان ودعم الجيش الشعبي لتحرير السودان والعديد من فصائل دارفور الثورية. ولكنّ نظراً لتوتر علاقتها بأثيوبيا، حاولت أن تستعيد حظوتها لدى حزب المؤتمر الوطني كما التمس من سياسة الجبهة الشرقية التي قطعت المحادثات مع الحزب الحاكم عام 2006، مما أفضى إلى اتفاقية سلام شرق السودان. وعلى غرار قادة إقليميين آخرين، يحرص الرئيس إسياس أفورقي على أن يُنظر إلى بلده على أنّه جهة فاعلة مهمة.

بعد أن أخفقت اتفاقية سلام دارفور في جمع مختلف الفصائل الثورية حول اتفاقية سلام، سعت إريتريا إلى إقامة اتصالات ثورية فعالة. وكما أُشير إليه سابقاً، ساعدت على إنشاء جبهة الخلاص الوطني التي حققت بعض النجاحات العسكرية أواخر العام 2006 ولكنها استعدت عبد الواحد

التوافق، استمرت أعمال العنف والاضطرابات في الشرق خصوصاً بين تاما والزغاوة. ودعا دبي إلى إعلان حال الطوارئ لمدة 12 يوماً يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر ومددها البرلمان إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر لمدة 45 يوماً إضافياً. ومن بين أمور أخرى، يحظر الإعلان الحركة المدنية كما الصحافة. وأعرب نوري قائد القوى من أجل التنمية والديمقراطية عن تحفظه على أحكام نزع السلاح وإعادة الاتفاقية إلى وقف لإطلاق النار وإلى العفو وتشمل أحكاماً حول نزع السلاح وإعادة الاندماج وتعيين قادة المجموعات الثورية في مناصب حكومية.

وعلى الرغم من الاتفاق، استمرت أعمال العنف والاضطرابات في الشرق خصوصاً بين تاما والزغاوة. ودعا دبي إلى إعلان حال الطوارئ لمدة 12 يوماً يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر ومددها البرلمان إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر لمدة 45 يوماً إضافياً. ومن بين أمور أخرى، يحظر الإعلان الحركة المدنية كما الصحافة. وأعرب نوري قائد القوى من أجل التنمية والديمقراطية عن تحفظه على أحكام نزع السلاح وإعادة الاندماج الواردة في الاتفاقية¹³⁰. وساهم ضعف اندماج الجبهة الموحدة للتغيير في انعدام الاستقرار في الشرق وترك خيارات نور مفتوحة، هذا ما قد ينجم عن عدم دمج مجموعات ثورية أخرى. ولكن، من المستبعد اليوم اندلاع حرب شاملة وهذا مرتبط إلى حدّ بعيد بسرعة وصول قوات حفظ السلام وانتشارها على جانبي الحدود¹³¹.

د. ليبيا

أدت ليبيا دوراً أساسياً ولو غير متمسق في دارفور منذ بداية النزاع وحققت ذروة عملها في استضافة محادثات السلام. وفي محطات مختلفة، أبدت قدرة كبيرة على التأثير في مختلف المجموعات الثورية ودفعها إلى المشاركة في عملية سياسية شاملة. كما منحت حزب المؤتمر الوطني غطاءً ديبلوماسياً لمقاومة الضغوط الدولية وجهود تدعيم عملية حفظ السلام. كما في مواطن أخرى في إفريقيا، بُنيت خطوات ليبيا على رغبة قدافي في أن يكون جهة فاعلة إقليمية نافذة ووسيطاً ولكنّ اقتراب النزاعات التي استقرت في تشاد ودارفور وتأثيرها المحلي قد أطلقا مجهوداً أكثر استدامة من أي موقع آخر.

استضافت ليبيا العديد من اجتماعات دارفور وحاكت اتصالات بين تشاد والسودان كما بين الحكومة في تشاد والمتمردين في تشاد. وسعت إلى الحدّ من تعاطي أطراف لا تنتمي إلى الاتحاد الإفريقي ولكنّ جهودها أساعت إلى عملية الاتحاد الإفريقي السياسية. وكما أُشير، في شباط/فبراير 2006، يسرت ليبيا اتفاق طرابلس بين الخرطوم وإنجينا. وعلى الرغم من عمليات المتابعة العديدة، بما فيها العملية التي يسرتها المملكة العربية السعودية، لم تتغير التدابير العداء بين الطرفين أو توقف نهائياً الدعم الممنوح إلى مجموعات متمردة أخرى.

تضمّنت اتفاقية طرابلس آلية لمراقبة الحدود بدعم من الجيش الليبي، ولكنها لم تخرج يوماً من الميدان واعتبرها العديد من الأطراف الدوليين على أنّها مجرد محاولة ليبية لاستبعاد انتشار قوات الأمم المتحدة على طول حدودها. ومن ثمّ حاولت ليبيا دعم آلية رصد رباعية تشمل مراقبين من إريتريا وتشاد والسودان. وفي حين أُفيد في تقارير سابقة عن وجود

¹³² Crisis Group interview، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹³³ "دارفور مجرد شجار حول جمل"، BBC News، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹³⁴ السودان يطالب بوساطة إفريقيا الجنوبية في دارفور، Associated Press، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

¹³⁵ Crisis Group interviews، كانون الثاني/يناير 2005، تقرير حول إفريقيا رقم 89، دارفور - الفشل في توفير الحماية، 8 آذار/مارس 2005.

¹³⁰ تشاد يوسع نطاق الطوارئ على الرغم من اتفاقية السلام"، وكالة رويترز، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹³¹ السودان ينتقد خطط قوة الاتحاد الأوروبي/ الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى"، صحيفة Sudan Tribune، 29 آب/أغسطس 2007. وحيث يدعم دبي القوة، يبدو أنّ السودان لجأ إلى مساعدة جمهورية إفريقيا الوسطى لعلّفته، مراسلات مجموعة الأزمات الدولية، آب/أغسطس 2007.

فيعارضون مشاركة مصر الكثيفة في القوة بذريعة أنها مقربة جداً من الخرطوم¹⁴². كما أن تأثير مصر في الثوار وبالتالي قدرتها على أداء دور فعال في العملية السياسية محدود لأنها لم توفر له يوماً دعماً فعلياً.

لنشاد وليبيا وإريتريا ومصر مصالح قوية في ما ينتج عن محادثات السلام كما عن اليات قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة. ولقد أشركتهم وساطة الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة بذكر في المفاوضات المقبلة ولكن عليها أن تمضي فترة أطول من العمل معهم خصوصاً على ضوء المناخ الحالي الذي يمكن فيه للنزاع بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني التأثير في الحسابات كافة. ولا بد من إيلاء اهتمام كبير للالتزامات المتنامية في مقاطعتي كوردوفان¹⁴³.

وعيد الشافع اللذان نذرًا بأنها حاولت إجبارهما على المشاركة¹³⁶. وعندما انحلت جبهة الخلاص الوطني، سهلت قيام مجموعة مظلّية جديدة هي الجبهة الموحدة للتحرير والديمقراطية في تموز/يوليو 2007. وهي على ما يُفعل لم تُسرّ باختيار ليبيا لعقد محادثات السلام وتشعر بانحياز الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في الوساطة وفي اتخاذها القرار بعقد اجتماعات الثوار التمهيديّة في إنجمينا وجوبا وليس في أسمر¹³⁷. ولكّنه يصعب على الوساطة استخدام إريتريا كضيف لأنّه في حين تستمر بممارسة النفوذ على بعض الفصائل الثوريّة، إلا أنّ آخرين يرفضون الذهاب إلى أسمر. وتحتاج إريتريا اليوم إلى تشجيع الأطراف التي تمارس عليها نفوذاً على المشاركة في محادثات الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا.

و. مصر

لطالما كانت مصر معنيّة بأزمة دارفور لأنها رأت فيها أرضاً خصبة لشردمة السودان مما يحدث تأثيرات خطيرة على أمنها الوطني¹³⁸. وهي تواقّة لمنع أي تطوّرات قد تؤدي إلى تفكك الدولة المتاخمة لحدودها الجنوبيّة أو قيام نظام معادٍ لها في الخرطوم أو عودة نظام له جدول أعمال إسلامي متطرف. وهي تحرص على ضمان النفاذ إلى حصتها من النيل لذا استمرت في دعم حزب المؤتمر الوطني مقابل صيانة منشآتها المائيّة¹³⁹.

وكانت مصر قد اعترضت على فرض عقوبات على السودان وألقت الملامة في استمرار العنف في السودان على الثوار غير الموقعين على الاتفاقية. وهي حاولت مرّات عدّة وإنما سدى أن تباشر في مبادرات توحيد الثور عبر دعوة القادة إلى القاهرة والاتصال بقيادة جيش تحرير السودان في خلال المحادثات في أم ري¹⁴⁰. ومؤخراً حاولت أن تجمع قادة في القاهرة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر - بمعزل عن مخططات الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة - في فترة زمنيّة قريبة من تاريخ دعوة الحركة الشعبيّة لتحرير السودان لها إلى جوبا.

وهي ساهمت في حمل الخرطوم على الموافقة على نشر قوات مشتركة لحفظ السلام وذلك من خلال جهد وساطة بذلته إلى جانب الولايات المتحدة. وهي تستمر في تقديم هذه الخدمة متى طلب منها أي طرف ذلك. وهي توفر قوات لبعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور وساهمت مؤخراً بـ 2100 عنصر من عسكر وشرطة ومراقبين في قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة¹⁴¹. ولكّنها دعمت أيضاً معارضة السودان لوجود قوات غير إفريقيّة في قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة. أمّا الثوار

¹³⁶ Crisis Group interviews، تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

¹³⁷ Crisis Group interviews، تشرين الأول/أكتوبر 2007. عقد فريق عمل وساطة الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة اجتماعاً للشركاء الإقليميين في أسمر بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

¹³⁸ وزير الخارجية المصري أبو غيظ قال مؤخراً إنّ أزمة دارفور تُهدد أمن مصر القومي. الجزيرة، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹³⁹ وتجمع اتفاقية مياه النيل التي وقعت عليها مصر وبريطانيا عام 1929 ثماني دول أخرى هي إثيوبيا والسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية كونغو الديمقراطية. عام 1959، أعادت مصر التفاوض مع السودان بشأن زيادة حصتها. وكانت مصر ضمنّت النفاذ إلى 55 مليار متر مكعب من الماء من مجموع 84 مليار متر مكعب مقابل ضمان السودان النفاذ إلى 18.5 مليار. ولا ترغب مصر في أن تتفاوض دول أخرى بشأن تغيير حصصها، وتوافقها السودان الرأي. نصّ الاتفاقية متوفر على الموقع <http://www.fao.org/docrep/W7414B/w7414b13.htm>.

¹⁴⁰ Crisis Group interview، آذار/مارس 2007.

¹⁴¹ "مصر تتعهد إرسال قوات حفظ سلام إلى دارفور" وكالة رويترز، 25 أيلول/سبتمبر 2007.

¹⁴² Crisis Group interviews، آب/أغسطس 2007.

¹⁴³ سوف يُنظر إلى الوضع في شمال وجنوب كوردوفان بمزيد من التفصيل في تقرير لاحق تصدره مجموعة الأزمات الدوليّة.

V. نحو التسوية

الأولى انتهت في تموز/يوليو وأطلق مرحلة ثانية (ما قبل المفاوضات). ودُعيت المجموعات الثورية كلها إلى أروشا في مطلع آب/أغسطس لتوحيد مواقفها قبل بدء المفاوضات. ورفض عبد الواحد ولكن بعض الفصائل مثل قوات الجبهة الديمقراطية الثورية شاركت ونالت مطالب حركتها شرعية فورية. وخرج مؤتمر أروشا بنقاهم حول بعض النقاط المشتركة بما فيها الالتزام بالمحادثات ولكن الجلسة أقصر من أن تدخل في التفاصيل وبحسب ما اتضح في التطورات، كان البيان مجرد واجهة لاتحاد الثوار.

وفتلك الغياب في محاولة لاحقة للتوسّع في نتائج أروشا وجمع الفصائل في تشاد في أواسط شهر أيلول/سبتمبر. وفي حين سعت الوساطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إلى مساعدة الحركة الشعبية لتحرير السودان في جهودها التوحيدية مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر، عقدت مصر اجتماعاً منافساً مع العديد من الفصائل في القاهرة، ودعت إريتريا فصائل ثورية إلى أسمرأ في حين انقسمت حركة العدل والمساواة على مجموعتين أساسيتين وعلى العديد من المجموعات الأصغر حجماً.

بدأت المرحلة الثالثة، أي مفاوضات سلمية فعلية رسمياً بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2007 في ليبيا وهي اليوم في حال توقف. روجت خارطة الطريق لفكرة مشاورات واسعة مع الدوائر في دارفور بما فيها النازحين داخلياً، النساء وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني، وجرى تطوير آلية لإسماع صوتهم. ولكن هذه الآلية لم تستحدث سوى مؤخراً ومن غير الواضح مدى قدرة المجتمع المدني على المشاركة فيها¹⁴⁵. ولكن هناك اعتراف بأنه لا يمكن للمحادثات أن تكون مجرد تكرار لأبوجا وأن الوضع تطور على الأرض وأن الثوار وحزب المؤتمر الوطني لا يمثلون غير أصحاب النفوذ العسكري في دارفور.

تسجل تحديات عدّة. فحكومة الوحدة الوطنية في دارفور في أزمة بسبب المواجهة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني مما يقضي على محادثات السلام. ويُسجل خوف حيل مفاوضات حزب المؤتمر الوطني في سرت بعيداً عن الحركة الشعبية لتحرير السودان كما حيل دستور السودان الوطني الانتقالي وعملية إرسال الديمقراطية وكلاهما عمود محادثات السلام في دارفور ولكنهما مبنيان على اتفاقية السلام الشامل. وفي غياب تطبيق السلام الشامل، وقيام حكومة وطنية فعالة، تظلّ معايير المحادثات السياسية على المستوى الوطني غير أكيدة.

رفض العديد من المجموعات الثورية الذهاب إلى ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر إما بسبب أزمة الحكم في دارفور أو بسبب الرغبة في متابعة محادثات التوحيد. كرر عبد الواحد رفضه الحضور إلى حين تحسن انتشار قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة على الأرض، في حين قال خليل إبراهيم بأنه لا يُشارك إلا في المحادثات التي تُشرك الجهات غير الموقعة أساساً على اتفاقية سلام دارفور أي حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان الموحد. وتستمر الدول الإقليمية في متابعة الجهود بعيداً عن الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة وشكل اختيار ليبيا كموقع للمحادثات مصدر تجاذب بين الثوار.

منذ التوقيع على اتفاقية سلام دارفور، سعت الأسرة الدولية جاهدة في سبيل توحيد مقاربتها حيل تسوية في دارفور. ومن ناحية صنع السلام، حاولت أولاً الترويج لتطبيق اتفاقية سلام دارفور، على أمل انضمام الجهات غير الموقعة. وعندما لم تتّرجم الآمال أفعالاً، وأصبحت الجهات غير الموقعة ناشطة عسكرياً، وعت الحاجة إلى عملية تفاوض جديدة. فنظرت أولاً في توسيع نطاق اتفاقية السلام الشامل ولكن ازداد الفهم لضرورة أن يُعالج الحلّ على المدى البعيد جميع جنور النزاع ويتضمن أفكاراً عدّة وليس فقط نواحي السلاح. ويُشكل تجدد المحادثات فرصة ذهبية. في حال كانت عملية السلام شاملة ومتفق عليها، سيكون للاتفاقية التي تتوصل إليها فرصة. وفي حال كان نطاق المشاركة ضيقاً أو نجم عن اتفاقية لم توقع عليها سوى قلة، ستجد قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة نفسها أمام نفس المأزق الذي وقعت فيه بعثة الإتحاد الإفريقي لدارفور.

ناصر كلّ من الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وفرنسا قرار مجلس الأمن الذي يجيز لقوات حفظ السلام أن تحلّ بديلاً عن بعثة الإتحاد الإفريقي في حين امتنعت الصين وروسيا وقطر مانحة الغطاء لرفض السودان اللاحق. وبعد سنة من المفاوضات الجهدية، تستعد قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة للدخول إلى دارفور ولكن في غياب اتفاقية سلام دائمة وفي ظلّ توسّع النزاع على مستويات جديدة. وعندما ينتهي الوضع إلى انتشار قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة، سيتوجّب عليها التأقلم مع الواقع الأمني الجديد. وفي الوقت نفسه، سوف تُشرك منذ البداية في محادثات السلام لأنه سيتوجّب عليها الحرص على تطبيق أي اتفاقية جديدة. ويجب أن تحرص على أن تكون توقعاتها من المفاوضات متماشية مع "مفهومها للعمليات".

أ. جهود صنع السلام والحفاظ عليه

1. صنع السلام

شكل افتتاح محادثات السلام في ليبيا ذروة خارطة طريق تمتد على مراحل ثلاثة وقد توصلت إليها وساطة الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2007¹⁴⁴. وتمحورت المرحلة الأولى حول جمع مجموعة مبادرات بما فيها إقامة مندييات التفاوض كما جهود توحيد فصائل الثوار خصوصاً جيش تحرير السودان المشرذمة صفوفه. كما فشلت الجهود الموازية التي بذلتها ليبيا، ومصر وإريتريا والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي كما المنظمات غير الحكومية مثل العدالة لإفريقيا ومركز الحوار الإنساني. وعرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان عقد مؤتمر وحدة في حزيران/يونيو ولكنها هي أيضاً فشلت نتيجة عدم توفر وتركز الموارد والالتزام الداخلي. وشجّع حزب المؤتمر الوطني على الانشقاقات وأحبط جهود التوحيد.

على الرغم من تحقيق بعض التقدم مقارنة بالانتلاف الهشّ الذي أوجده إريتريا، أعلن الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أنّ المرحلة

¹⁴⁵ ولم يحضر سوى عدد صغير من ممثلي المجتمع المدني المدعويين إلى سرت للمشاركة في هذه الآلية. وفي حين يُشكل المدعون نقاط بداية جيدة، إلا أنهم لا يمثلون مجتمع دارفور بالكامل خصوصاً في ما يتعلق بالقادة التقليديين. وأعلن أعضاء المجتمع المدني في دارفور أنه إضافة إلى عدم ارتباطهم لوجودهم في سرت فورهم في المحادثات ليس واضحاً بعد. Crisis Group interview، تشرين الثاني/نوفمبر 2007. 'مجموعات دارفور غير المسلحة تريد المشاركة في السلام'، Jeune Afrique، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

¹⁴⁴ لمزيد من التفاصيل بشأن تطوّر عملية سلام دارفور الحالية، ومكان الضعف في عملية أبوجا واتفاقية سلام دارفور والعبء المستخلصة من أبوجا ومفاوضات اتفاقية السلام الشامل، مراجعة تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 39، اتفاق السلام الهشّ في دارفور 20 حزيران/يونيو 2006، وتقرير مجموعة الأزمات، إعادة إحياء عملية السلام واستراتيجية السلام الشامل في السودان، الأنف ذكرهما.

ولم تتمكن من التحقيق في مواجهات زليني في خلال الأشهر العديدة الماضية كما توقعت دوريات حطب الوقود التي أُنشئت عليها سابقاً¹⁴⁹.

وميدانياً، أصبحت قوات بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور توازي قوات الحكومة أو الأطراف الموقعة على اتفاقية سلام دارفور، وكانت جهودها الرامية إلى الترويج للاتفاقية غير الشعبية تسمم العلاقات مع العديد من النازحين داخلياً الذين لا يدعمون هذه الاتفاقية. كما نال النازحون من الحوار الدارفوري باعتباره مبادرة بإدارة حكومية. ولم تتمكن بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور من فرض سيطرة فعالة على مخيمات اللاجئين كما توقعت اتفاقية سلام دارفور¹⁵⁰.

في تموز/يوليو 2006، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة زمني مساعدة لبعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور للمساعدة على ما أُثير في حينه انتقال كامل إلى بعثة متحدية عندما رفضت الخرطوم القرار 1706 الذي يتيح توسعاً أكبر لصلاحيات بعثة الأمم المتحدة لدارفور، ووافقت على القرار 1769 (تموز/يوليو 2007) القائم على عمليات مشتركة، أصبح "مجموعة تدابير الدعم الخفيف" و"مجموعة تدابير الدعم القوي" المرحلتين الأوليين لاتفاق ثلاثي المراحل لتحويل بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور إلى قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة.

وبعد اثني عشر قرار غير فعال صادر عن مجلس الأمن بشأن دارفور في خلال ثلاث سنوات، أصبح القرار 1769 واعداداً نسبياً. وفي حين أضعف ليشمل جميع أعضاء مجلس الأمن إلا أنه اعتمد بالإجماع مطلقاً وبالتالي لديه وزن أكبر من القرار 1706 الذي تحفظت عنه روسيا والصين وقطر. وهو يمنح قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة صلاحية متينة لحماية المدنيين كما ميزة إقامة هيكلية الأمم المتحدة الإدارية والقيادية المخضرة.

أما مستويات قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة المصرح عنها أي 19555 عسكري و3772 رجل شرطة مدنية و19 وحدة شرطة فهي تفوق ما أجازته القرار 1706¹⁵¹. وافقت الخرطوم على هذا القرار ولكنه يُستشف من تاريخ النزاع أن أي بعثة متينة لحفظ السلام سوف تكون تحدياً على المستويين التشغيلي والسياسي. ويبنى القرار على بعض أحكام الفصل السابع ويُجيز للقوة الجديدة "اتخاذ التدبير المناسب" لحماية المدنيين ولكنه مرفق بحظر يُمكن لخرطوم الإفادته منه بسهولة.

وشكل إجماع المجلس تسوية على أكثر من مستوى. أولاً، لن يجوز للقوة سوى رصد الأسلحة غير الشرعية من دون ضبطها وفي هذا انتهاك لحظر السلاح الذي فرضه مجلس الأمن على المنطقة وتنازل عما ورد في مسودات سابقة وفي القرار 1706¹⁵². ويؤسف لهذا نظراً لانتشار الأسلحة والمجموعات المسلحة في دارفور. ثانياً، لا يورد القرار أي تبعات عن عدم الامتثال. ولا يأتي على ذكر التدابير التأديبية في حال امتناع خرطوم أو أي طرف آخر عن التعاون. كما لا يزال القرار مبنياً على اتفاقية سلام دارفور على الرغم من الإشارة المتكررة

وتخل الفترة المؤدية إلى المحادثات المستأنفة اعتداءات مستمرة سنّها الثوار والحكومة مما جعل الحاجة إلى وقف يومي شامل لإطلاق النار أمراً بديهياً. وتعرضت الوساطة للنقد لأنها تبدأ وما تلبث أن تتوقف ولأنها مشرذمة الصفوف. تماماً كما كانت العلاقات بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة صعبة في مراحل محددة حيال نشر قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة، هكذا كانت أيضاً في فترة الاستعداد للوساطة.

وفي نهاية المطاف، على الرغم من أن النجاح في عملية دارفور مستحيل إذا لم تتجه عملية السلام الوطنية الشاملة الجارية في السودان باتجاه تطبيق اتفاقية السلام الشامل بالكامل. ولسوء الحظ لا زالت الأسرة الدولية تقتصر إلى استراتيجيا وطنية متماسكة وشاملة. وفي حين يجب استمرار التركيز على دارفور، قد يكون من السيئ لو تم هذا على حساب أزمة اتفاقية السلام الشامل وعملية إرساء الديمقراطية الوطنية الشاملة.

2. حفظ السلام

بينما جرى السعي إلى اتفاق بشأن قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة، فشلت بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور في وقف أعمال العنف الميدانية. وزادت صلاحياتها ومسؤولياتها بشكل كبير بعد التوقيع على اتفاقية سلام دارفور ولكن لم يقابل هذا تحسناً في قدراتها. وفي الوقت نفسه، لم تُسجل أي عملية سلام باستثناء محاولات إقناع الثوار بالتوقيع على الاتفاقية التي سبق لهم أن رفضوها. ولفظت بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور من لجنة وقف إطلاق النار مجموعتين لم توقعوا على الاتفاقية وظلتا ناشطتين. ولمعالجة إشكالية مراقبة وقف إطلاق نار يستبعدهما، تم إنشاء لجنة ذات غرفتين لوقف إطلاق النار: الغرفة الأولى تضم الجهات الموقعة على اتفاقية سلام دارفور والثانية الجهات غير الموقعة عليها. وعلى ضوء انتشار المجموعات الثورية، أصبح هذا الوضع أيضاً إشكالياً. استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار، وسلّبت الغرفتان نفوذهما نتيجة غياب النية الحسنة وآليات الرصد والتحقيق والمعاقبة الفعالة¹⁴⁶.

أما استمرار أعمال العنف فأعاق بدوره قدرة بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور على التحرك مما شلّ قوتها في العديد من المواقع. وتكررت الاعتداءات التي استهدفت العاملين فيها وكانت دامية عام 2007. قُتل 11 شخصاً بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2007 وقُتل 10 آخرون في اعتداء أيلول/سبتمبر على هسكنيتا. وأصيب آخرون كما سلّبت آليات وأسلحة وذخائر. وارتكبت الاعتداءات موقعون وغير موقعين على اتفاقية سلام دارفور، ولم تستطع بعثة الاتحاد الإفريقي في غالب الأحيان تحديد الجهة المسؤولة.

ونتيجة لتفتي أعمال العنف، توجّب تعليق عمل دوريات بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور أو بقائها في مواقعها؛ فكثيرة هي المناطق الممنوعة عليها. على سبيل المثال، في خلال اعتداءات شهر أيلول/سبتمبر على هسكنيتا، لم تتمكن قوات الاتحاد الإفريقي من الاستجابة على النحو اللازم لأنها كانت محصورة في مواقعها منذ حزيران/يونيو¹⁴⁷. وفي خلال اعتداءات آب/أغسطس على عديلة، تمكنت بعثة الأمم المتحدة لدارفور من التدقيق في الوضع لأنه قائم في منطقة ممنوعة عليها¹⁴⁸.

¹⁴⁹ Crisis Group interview، آب/أغسطس 2007.

¹⁵⁰ Crisis Group interview، أيلول/سبتمبر 2007.

¹⁵¹ أجاز القرار 1706 لبعثة الأمم المتحدة لدارفور زيادة عيدها إلى 17300 عسكري، 3300 شرطي و16 وحدة شرطة.

¹⁵² يتوجّب على قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أن ترصد وجود أسلحة أو مواد ذات صلة في دارفور، مما يُشكل انتهاكاً للاتفاقيات" القرار 1769. وكان الفصل السابع من القرار قد أجاز بحسب ما هو مناسب ضبط أو جمع الأسلحة أو المعدات ذات الصلة التي يُشكل وجودها في دارفور انتهاكاً للاتفاقيات...

¹⁴⁶ مراجعة تقرير مجموعة الأزمات، إعادة إحياء عملية السلام، المرجع الأثف ذكره.

¹⁴⁷ "ثوار دارفور يُسقطون مروحيتين في اعتداء للجيش السوداني"، صحيفة *Sudan Tribune*، 10 أيلول/سبتمبر 2007.

¹⁴⁸ "ثوار دارفور يستأنفون القتال العنيف في دارفور"، Associated Press، 10 آب/أغسطس 2007.

أثارت أمانة إدارة عمليات حفظ السلام هذه المسألة مع دول غير إفريقية ولكنها بانتظار الضوء الأخضر من الخرطوم. وإبان عودته من اجتماع مع هيئات التخطيط العسكري السودانية بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد رئيس إدارة عمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو أنه ما لم يتغير الوضع فلن تتمكن قوى الأمم المتحدة/الاتحاد الإفريقي من "... من إحداث الفارق الذي يتوقعه منها العالم ... فستحيل فشلاً"¹⁶³.

كما تعرقلت مساعي نشر القوات لأسباب لوجستية. فلم يكتمل بعد تطبيق مجموعة تدابير الدعم الخفيف والقوي حيث يتوقع انتشار المزيد من قوات الشرطة¹⁶⁴. وبعض المشاكل اللوجستية لانتشار القوات مرتبط بالبيئة الصعبة مثل وفرة المياه وإدخال التوريدات إلى دارفور. ولكن الخرطوم أوجدت صعوبات مثل استخدام الأرض ورفض السماح لقوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة بالطيران ليلاً أو إعادة هيكلة مهام الطائرات.

أكانت المشاكل فنية، أم سياسية، فالمشكل التي توجب على الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة معالجتها قد تستمر مع نشرة قوة مشتركة هي فردية من نوعها. يتوجب على مقرّ قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في الفاشر إرسال التقارير إلى نيويورك وأديس أبابا في حين يتوجب على قوات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي المزمع انتشارها في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى أن ترسل التقارير إلى نيويورك وبروكسل كما إلى المقرّ التشغيلي لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في باريس. يُمكن للتنسيق والتواصل أن ينسفا هيكلية جميع هذه البعثات المعقدة والتي تشكل سابقة. كما يُمكن أن تتجبر النزاعات بشأن تفسير الصلاحيات نتيجة الصفات والشخصيات المؤسسية المختلفة في الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

ونظراً لعيديها المقترح، وخبرتها الفنية وأصولها وتمويلها وقدرتها على تحقيق استقلال سياسي أكبر من الخرطوم، يجب على قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أن تُثبت قدرة أكبر على الصمود من بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور. وفي حين تعترضها بعض القيود في صلاحياتها الرسمية، إلا أنّ فعاليتها في حماية المدنيين رهن إلى حد بعيد باستعداد نيويورك وأديس أبابا توفير الدعم السياسي الكافي وبالأحكام السياسية والعسكرية الصادرة عن رودولف أدادا الممثل المشترك الخاص لدارفور وقائد قواته مارتن أغواي¹⁶⁵. ويؤمل أن تنطلق قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة من الدروس المستخلصة من تجربة بعثة الأمم المتحدة لدارفور¹⁶⁶.

ولكن نتيجة الصعوبة في نشر أكبر عملية حفظ سلام في العالم في مناخ تصف به التحديات السياسية والمادية، من المستبعد أن تبدأ قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة عملها بالكامل قبل 2008. وإلى ذلك الحين، يجب على الأسرة الدولية أن تحرص على تدعيم بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور، بأسرع وقتٍ ممكن بمجموعة تدابير الدعم الخفيف والقوي. وحتى بعد التدعيم، ستكون البعثة من الضعف بحيث

إلى "أي اتفاقية لاحقة"¹⁵³. ولعلّ مشكلة قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة الأكبر هي أنها تأخرت أكثر من سنة مما أتاح لحزب المؤتمر الوطني أن يتابع سياسات فرق تسد المؤدية إلى تعقيد الديناميكيات الجديدة للقتال العربي ولمخيمات النازحين المدججة بالسلاح.

ويتضمن القرار تطبيق جدول زمني واعد يقوم على التأسيس "لهيئة التشغيلية الأولية للمقر" بدءاً من أواخر تشرين الأول/أكتوبر¹⁵⁴ واستكمال المهام الضرورية إعمالاً لصلاحياتها" في 31 كانون الأول/ديسمبر "بهدف تحقيق القدرة التشغيلية كاملة والقوى التشغيلية بأسرع وقتٍ ممكن بعد ذلك"¹⁵⁵. في حين تبدو المهل الزمنية ضيقة، وحيث كانت الغاية التنبيه إلى درجة الخطورة، يعتبر البعض أنّ اللغة غامضة ومشرفة على التفسير الذي يجيز التأخير وذلك لمحاولة طمأنة المانحين الذي سُموا بتسديد فواتير بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور¹⁵⁶.

وكثيرة هي الصعوبات. في جولة أجريت مؤخراً إلى خرطوم، قال رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي كونان إن هناك ما يكفي من القوات التي تعهدت بها إفريقيا ولا حاجة إلى المساهمة من خارج القارة الإفريقية"¹⁵⁷. وفي الأثناء، كانت الأمم المتحدة تقول إنّ المعدات العسكرية وخصوصاً وسائل الملاحة الجوية والنقل يجب أن توفرها دول غير إفريقية¹⁵⁸. هذا ويتوجب على الأمم المتحدة والأسرة الدولية شاملة تحتاج إلى إبقاء التركيز والضغط في هذه الفترة وعدم السماح لخرطوم بعرقلة قوى الأمم المتحدة/الاتحاد الإفريقي عبر إرجاء التكتيكات المصممة ببساطة لإضعاف هذه القوة وسلط اجتماع دارفور رفيع المستوى في نيويورك في 21 أيلول/سبتمبر الضوء مجدداً على أنّ الخلاف بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة "فني" غير "سياسي"¹⁵⁹.

ولكن السودان مدعوماً بحلفاء مثل مصر، رفض عرضاً من تايلاند ووحدة الهندسة من النرويج¹⁶⁰. حوالي ثلاثة أرباع القوات متحدر من إفريقيا¹⁶¹. ولكن الخرطوم لم توافق بعد على اللائحة النهائية التي رفعتها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بتاريخ 2 تشرين الأول/أكتوبر¹⁶². ويظلّ عديد القوات غير كافٍ وهو يشمل الحاجات الماسة إلى 18 مروحية اعتداء وتكتيك.

¹⁵³ ترد صلاحياتها في الفقرتين 54 و55 من قرار الأمين العام ورئيس لجنة الاتحاد الإفريقي المؤرخ في 5 حزيران/يونيو 2007. قرار مجلس الأمن 1769، الفقرة 1.
¹⁵⁴ بدأ العمل في مقرّ قوى الأمم المتحدة/الاتحاد الإفريقي في الفاشر وجرى حفل افتتاح لها في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
¹⁵⁵ قرار مجلس الأمن 1769، S/RES/1769، 31 تموز/يوليو 2007، الفقرتان 5 (أ) و(ج).

¹⁵⁶ Crisis Group interview، آب/أغسطس 2007.
¹⁵⁷ "الاتحاد الإفريقي يرى أنّ عديد القوات الإفريقية بات كافياً لقوة دارفور"، وكالة رويترز، 13 آب/أغسطس 2007.
¹⁵⁸ شدد دبلوماسيون على أهمية إشراك قوات من طيف كبير من الدول للحرص على مباحثتها السياسية، Crisis Group interviews، آب/أغسطس 2007.
¹⁵⁹ "مؤتمر الأمين العام الصحافي مع رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي ألفا عمر كونان بعد مشاورات عالية المستوى بشأن دارفور"، نيويورك، 21 أيلول/سبتمبر 2007.
¹⁶⁰ "مصر تدعم رفض إشراك غير الإفريقيين في قوات حفظ السلام في دارفور"، صحيفة Sudan Tribune، 23 أيلول/سبتمبر 2007؛ تقارير إدارة عمليات حفظ السلام، تشرين الأول/أكتوبر 2007. قال الرئيس البشير إنه رفض المهندسين الإسكندريين لأنه "كان مقتنعاً أنّ العناصر الذين أصروا على إيفادهم من السويد والنرويج هم عناصر استخبارات من الموساد وجهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية". "رئيس السودان يتهم الأمم المتحدة بمحاولة إرسال عناصر استخبارات إلى دارفور"، صحيفة Sudan Tribune، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.
¹⁶¹ من الدول المساهمة في القوات: بوركينافاسو، مصر، إثيوبيا، غامبيا، غانا، كينيا، مالawi، مالي، نيجيريا، السنغال، بنغلادش، الأردن، النبال، دول الشمال، وتايلاند. تعهدت الأفرقة إرسال 15795 جندي وغير الأفرقة 3770.
¹⁶² "الأمم المتحدة تحث السودان على الموافقة على تشكيلة قوات دارفور"، وكالة رويترز، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

¹⁶³ "يُمكن أن تقشل قوات دارفور إذا لم تعالج المشكلة -الأمم المتحدة"، وكالة رويترز، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

¹⁶⁴ "تقرير الأمين العام حول انتشار قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة في دارفور، المرجع الألف ذكره.

¹⁶⁵ كان أدادا وزير خارجية جمهورية الكونغو إلى حين تعيينه ممثلاً خاصاً في أيار/مايو 2007. أما أغواي فكان رئيس هيئة أركان الدفاع في القوات المسلحة في نيجيريا إلى حين تعيينه هو أيضاً لدى بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور في أيار/مايو وهو خدم سابقاً كرئيس هيئة أركان الجيش في نيجيريا.

¹⁶⁶ "دارفور 2007: فوضى بالتصميم"، منظمة رصد حقوق الإنسان Human Rights Watch، أيلول/سبتمبر 2007.

ثانياً، تبدو جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان الرامية إلى توحيد جميع الحركات - فصائل جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وغيرها- أكثر إيجابية من محاولات سابقة ويتوجب تألياً دعمها. ينعقد طيفاً أكبر من الثوار في جوبا وتمكنت الحركة الشعبية لتحرير السودان من الاعتماد على تجربتها الخاصة في التمرد لعقد ورش التدريب على المفاوضات والتوحيد. ولقد التّم شمل العديد من فصائل جيش تحرير السودان ولكن يجب بذل مزيد من الجهود. ويتوجب على الأسرة الدولية أن تُنتج مزيداً من الوقت لهذه الغاية وأن تُشجع عبد الواحد خليل إبراهيم على حضور الاجتماعات أو إرسال وفود. كما يجب على الوساطة أن تُبرز دور ميني ميناو وغيره من الجهات الموقعة على اتفاقية سلام دارفور، بما فيه تمثيل عادل في اتفاقية لاحقة لتشارك السلطة ومنح القوات حصّة في أي عملية مستقبلية لنزع السلاح، ووقف التعبئة وإعادة الدمج.

وصوت المرأة مهمّ أيضاً. حيث تشكّل النساء غالبية النازحين ويُعانيهن الصعوبات، أصبح يتولين أدواراً جديدة كربات أسر وقياديين في مجتمعاتهنّ المحليّة. كما أُبدن استعداداً للتخلّب على أسباب النزاع والعمل في سبيل السلام¹⁶⁷. باستطاعة المرأة أن تضيء على المفاوضات آفاقاً جديدة بما فيها آفاق حول مواضيع أساسية مثل التعويض، عودة النازحين، تشارك السلطة وإعادة الإعمار.

يجب على جولة المحادثات الأولية أن تُركّز على اتفاقية جديدة لوقف إطلاق النار لتهدئة الوضع الميداني ومنح بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور و قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة غطاءً سياسياً وللسماح لبعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور بأن تُعيد إحياء تدابيرها الحمائية مثل دوريات حطب الوقود. ويجب على وقف إطلاق النار أن يضع حداً لنظام الغرفتين وان يُتيح لممثلي جميع الأحزاب المشاركة في أعمال الإشراف والتحقيق لإنهاء حالة عدم معاقبة المنتهكين. ولن يستقطب اهتمام المجموعات الثورية سوى اتفاقية ذات آليات شمولية وهي أفادت بأنها قلماً تؤمن في تصريحات خرطوم ما لم تُستتبع بوقف شامل لإطلاق النار. يجب استخلاص العبر من إخفاقات لجنة الغرفتين وما أن يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار، يتعيّن على قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أن تتخذ مقاربة أكثر صرامة واسترجاعية من مقاربة بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور لناحية التحقيق في الانتهاكات وإصدار التوصيات بمعاقبة المنتهكين.

يتعيّن على الوساطة التعرف إلى بوادر النية الحسنة المتوقعة من الأطراف لخلق بيئة أكثر إيجابية للمفاوضات المستقبلية. ويجب أن تشمل هذه البوادر من ناحية حزب المؤتمر الوطني ما يلي:

- وقف فوري للنشاط العسكري؛
- تعيين حكّام أكثر حياداً؛
- السماح لقوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة بالإشراف على لجان أمن الدولة للحرص على الامتثال للقانون الإنساني الدولي؛ والبروتوكولات الإنسانية المتفق عليها واتفاقيات وقف إطلاق النار؛
- لوي ذراع الميليشيات التي تشكّل اليوم جزءاً من الجهاز الأمني الرسمي مثل حرس الحدود وقوات الطوارئ المركزيّة؛

يتوجب عليها أن تمنح الأولوية للتفاوض بشأن إطلاق النار إذا أرادت استئناف دورياتها ونشاطاتها الحمائية الأخرى.

ب. السبيل إلى الأمام

عقد مزيد من الآمال على محادثات السلام في ليبيا في خلال الأشهر العديدة المنصرمة في ظلّ تدهور الوضع الميداني. وكانت الأسرة الدولية عازمة على المضي في المحادثات على الرغم من عدم اهتمام الأطراف الأساسية حيث قاطع العديد من المجموعات الثورية و/أو حضر الاجتماع من غير استعداد وحيث تابعت الحكومة السودانية تدخلاتها العسكرية في دارفور على الرغم من إعلان وقف إطلاق النار. وتوجب تعليق المحادثات بعد حفل الافتتاح مع أنّ هذه ليست لغة فريق الوساطة.

وفي الأثناء يستمر حزب المؤتمر الوطني في تدعيم مرتكزاته العسكرية النظامية وغير النظامية في دارفور ويُطبق سياسات فرق تسد بين الثوار بينما يحقّر على تجدد النزاع بين القبائل. ويُمارس سياسات إعادة توطين القبائل الحليفة على الأراضي الخالية من السكان فيزرع بالتالي بذور حرب أهلية مقبلة. وتستمر المجموعات الثورية في النضال في سبيل إيجاد قاعدة مشتركة وهيكلية قيادة. وقد تظهر على الساحة مجموعة عاصية جديدة وتزداد فرصة أن تشمل هذه مجموعات عربية وغير عربية. وعلى الأرجح أن يزداد الصراع بين العرب وحزب المؤتمر الوطني حدة كما القتال بين القبائل العربية. وفي هذه البيئة المشرّعة على التفسيرات، يظلّ الموقعون على اتفاقية سلام دارفور هيئات نسف محتملة في حين قد يُتوقع انشقاق المزيد من قادة جيش تحرير السودان/ميني ميناوي. أمّا ما يبقى الدولة متلاحمة فهو اتفاقية السلام الشامل التي تواجه أعظم المخاطر سيما في ظلّ عدم معالجة أزمة أبيي الشائكة. وبات شبه أكيد أنّ قوى الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة ستشرع في مهمة حفظ السلام في ظلّ اندماج سلام تحفظه.

ويأتي الضغط المتنامي في أوساط الأسرة الدولية للمطالبة بتسوية في عكس تيار الاتجاهات السلبية. ولكن يتعيّن على الجهات الدولية أن تنتظر إلى حين الفصل في العديد من الأمور قبل استئناف المفاوضات السياسية الشاملة. أولاً يتعيّن على وساطة الاتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أن تستغل التأجيل الحالي للتكيف مع الواقع المتغيّر ميدانياً من خلال العمل على توسيع حلقة المشاركة في المحادثات، وإسماع صوت أكثرية دارفور الصامتة. ويتعيّن عليها توظيف الآلية التي وضعتها لإشراك المجتمع المدني والقيادة القبليين والحرص على ألا تقتصر على مجرد زينة وزخرفة. ويُمكن أن يتمّ هذا إما من خلال عقد منتدى شامل على مستوى دارفور يضم ممثلين عن مختلف الدوائر أو عبر توسيع حلقة المشاورات التي أجريت سابقاً عام 2007 من خلال الحوار الدارفوري.

وفي كلا الحالتين، يجب التركيز على تعيين ممثلين يحضرون إلى المحادثات لدى استئنافها ويعملون على التوصل إلى مواقف مشتركة بشأن جميع أسباب النزاع الأساسية أي ملكية الأراضي وحقوق الرعاية والإدارة الأهلية. ويتعيّن على فريق الوساطة السعي إلى تحقيق التزام بوقف الاقتتال. وقضى منطق اتفاقية سلام دارفور بتعليق أسباب النزاع النقائنية لمعالجتها في المرحلة الثانية غير الملزمة وهي عملية الحوار الدارفوري. وأتضح أنّ هذه المقاربة مستحيلة. فالمواضيع المطروحة هي تحديات أساسية للسلام المحلي، وتقتضي معالجتها إشراك المجتمعات المتأثرة. ومن شأن إخراج المجتمعات المحلية والدوائر من نطاق الفصائل الثورية الضيقة وإشراكها في محادثات السلام أن يساهم في احتواء ولادة مجموعات مسلحة جديدة؛ ويُمكن لأصوات النازحين داخلياً أن تلطّف من تأثير غياب عبد الواحد.

¹⁶⁷ في أيلول/سبتمبر 2007، شكّلت 25 امرأة من خلفيات سياسية وجغرافية مهنية مختلفة ائتلافاً لورد الأولويات المشتركة وطوّرت نماذج من أجل مشاركة المرأة في عملية السلام في أثناء مشاورات تنظّمه المبادرة من أجل الأمن الشمولي.

المصالحة بين العرب وفور/مساليت غرب دارفور في حزيران/يونيو التي انحرف بغايتها، وأطلقت سراح قشيب من الحجز القضائي بعدما يُزعم أنه كان موقوفاً على نمة التحقيق.

ويجب أن يقابل قرار السودان تجاهل مذكرات التوقيف برسائل واضحة من مجلس الأمن والدول الأطراف في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الأطراف التي تلزم السودان بالامتثال لإجراءات المحكمة وتسليم المدانين¹⁷¹. والمحكمة أداة قوية تقتضي من النظام وغيره تحمل مسؤوليات عن الفظائع الرهيبة والتفكير قبل ارتكابها مجدداً. ولكن لكي تؤتي المحكمة النتيجة المتوخاة يجب تنفيذ مذكراتها. ويمثل موقف السودان في هذا الشأن لإستراتيجيته الشاملة إدامة النزاع في دارفور للفترة الممكنة والاستمرار في شردمة المجتمع وإعاقة انتشار قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة. ويجب أيضاً على الردّ الدولي أن يكون على قدر هذه المواقف ويجب فرض تدابير تأديبية في حال الاستمرار في الإعاقة، تماماً كما تُطبق على أي طرف - أكانت الحكومة أم المجموعات المتمردة - يعيق المفاوضات أو انتشار قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أو يخرق حظر السلاح أو القانون الإنساني الدولي.

كما من الضروري أن تستمر محكمة الجزاء الدولية في التماس الأدلة وإقامة الملاحقات الإضافية بما فيه ملاحقة المسؤولين عن الفظائع المرتكبة بين 2003 و2004. التوقف عند مذكرتي توقيف بحق أفراد من الحكومة شأنو حملة تطهير عرقي يعني أن المسؤولية عن الجرائم توقفت مع قائد جنجويد واحد ووزير حكومة واحد. وإتماماً لواجباته أمام مجلس الأمن ونظام روما، يتعين على المدعي العام الذهاب إلى أبعد في التحقيق والتوغّل في أوساط الرئيس بشير الداخلية المسؤولة عن استراتيجيا الحكومة لدارفور. ويتعين على المدعي العام التحقيق لاكتشاف المسؤولين بين أوساط الحكومة أو المجموعات الثورية عن الفظائع المرتكبة مؤخراً.

أخيراً إذا أريد لأي اتفاقية أن تكون مستدامة، يتعين على قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أن تُشارك في المفاوضات. في حين يحضر الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة المحادثات، فمن المهم أن يكون الممثل الخاص المشترك لدارفور رودلف أداوا وقائد القوات أعواي نشاطين قدر المستطاع طوال فترة العملية. فحضورهما يُضفي قيمة مضافة من ناحيتين: أولاً يحملان خبرتهما ومنظور قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة إلى المفاوضات بشأن الترتيبات الأمنية وغيرها من الترتيبات التي تقتضي مشاركة قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة، وثانياً، يتمكّن من تكيف انتشار قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة بسرعة وفعالية أكبر بحسب مقتضيات الاتفاقية.

□ وقف توزيع السلاح على الميليشيات والنازحين داخلياً؛ المبادرة فوراً إلى وقف أعمال احتلال الأراضي الخالية وعكس التدابير المتخذة؛

□ إلغاء الوحدات الإدارية لما بعد اتفاقية سلام دارفور؛

□ وقف أعمال التهجير القسري للنازحين داخلياً من المخيمات.

□ هذا ويتعين على المجموعات المتمردة أن تُبادر فوراً إلى إعلان واحترام وقف فوري للمواجهات وتوفير التعاون والحماية المطلقة للعمليات الإنسانية في مناطقها.

□ كما سيتوجّب على جولات مستقبلية النظر في تأثير إنشاء مواقع جديدة وغيرها من التلاعبات الديموغرافية في الاستفتاء والانتخابات. وتعني الفوضى، والتلاعبات الإدارية التي وقعت أصلاً وأعمال التهجير المكثفة أنه يجب اتخاذ تدابير عدّة لتحضير دارفور لاستفتاء في شباط/فبراير 2008 وانتخابات في العام 2009¹⁶⁸. كما يجب على محادثات السلام أن تُركّز على حقّ النازحين داخلياً في العودة وعلى آليات معالجة شؤون التقاتل على الأرض.

وكانت اتفاقية سلام دارفور قد أوجدت آلية هي المفوضية لأراضي دارفور وهي معنية بمراجعة سياسات وقواعد ملكية/استخدام الأرض كما يُنظر بها الفصل في النزاعات حول الأرض. ولكنّ يتوجّب على المفاوضات أن توسّع صلاحياتها بحيث تضمّ لجنة تحقيق لها صلاحيات محددة بوضوح وترتكز إلى قوانين تحوّلها معالجة شؤون التجريد من الملكية وزيادة المحاكم المحلية وآلية التحكيم التابعة للمفوضية.

كما سيتوجّب بدء محادثات جديدة تقضي إلى إقامة آلية من أجل العدالة والمساءلة نذهب إلى أبعد من مجرد التعويض المادي. تعمّدت محادثات أوجا تقادي التعاطي مع المسألة لأنّ هيئات الوساطة في الإتحاد الإفريقي لم ترغب في معالجة المسألة وفضلت أن تترك هذه المسألة الشائكة والمعقدة للمحكمة الجنائية الدولية. ولكنّ هذا الحلّ ليس شاملاً. فلقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية إدانة بحقّ مواطنين في دارفور. وبينما يجب على هذه الملاحقات أن تستمر، بدعم دولي أكبر للتغلب على رفض الحكومة القاطع التعاون مع المحكمة، تلتبس الحاجة إلى عمليتي عدل ومصالحة لمعالجة شكاوى جميع ضحايا النزاع. ومن شأنّ الإفصاح بالمجال أمام تمثيل أكثر شمولية في المحادثات أن يسهم في توسيع رقعة المساءلة إلى أبعد من التعويض ولكن يجب أن تكون الوساطة على استعداد لدعم هذه النقلة.

أحال مجلس الأمن الوضع في دارفور إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية في آذار/مارس 2005. وأوضح صراحة ما يلي "يتوجّب على حكومة السودان وعلى جميع الأطراف المتنازعة أن تتعاون بالكامل من أجل توفير الدعم الضروري للمحكمة والمدعي"¹⁶⁹. ولكنّ الحكومة فعلت العكس عندما أصدرت المحكمة مذكرتي توقيف في تحقيقات أيار/مايو 2007 بحق وزير الدولة للشؤون الداخلية السابق (وزير الدولة في وزارة الشؤون الإنسانية) أحمد هارون وقائد الجنجويد علي قشيب¹⁷⁰. ورفضت خرطوم تسليم أيّ من الشخصين إلى لاهاي. لا بل سمحت لهارون الاستمرار في منصبه بخوله إدارة قضايا دارفور مثل محاولة

¹⁷¹ للإطلاع على التدابير التي يجب اتخاذها في الأسابيع التي تسبق تقرير المدعي العام إلى مجلس الأمن بشأن الوضع في دارفور بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2007، مراجعة رسالة منظمة رصد حقوق الإنسان Human Rights Watch المؤرخة في 2 تشرين الثاني/نوفمبر إلى وزارة خارجية الإتحاد الأوروبي حول ضرورة أن يعمد الإتحاد إلى اتخاذ موقف حاسم رداً على رفض السودان المستمر التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

¹⁶⁸ سوف تُعالج المسائل المتصلة بالانتخابات بمزيدٍ من التفصيل في نشرة موجزة تصدر لاحقاً عن مجموعة الأزمات.

¹⁶⁹ قرار مجلس الأمن رقم 1593 (2005).

¹⁷⁰ اتهم هارون وقشيب بارتكاب جرائم حرب وجرائم بحقّ الإنسانية ضمناً المجازر والاعتصاب والتهجير المرتكبة في دارفور بين 2003 و2004.

VI. خاتمة

تهجيراً كما تصيب هذه النتائج الوكالات الإنسانية الخاضعة للحصار بشكل متزايد.

ولفترة من الوقت، سُجِّل تراخ في الالتزام الدولي لمعالجة الأزمة وصنع السلام وعدم الاكتفاء بالخطابات حيث تركزت معظم الجهود على الحفاظ على السلام. وأنفقت الطاقات، للحرص على أن يمكن التعاون المشترك من أن يتولى مهمة بعثة الاتحاد الإفريقي لدارفور المريضة ولكن يُخشى اليوم بأن تصل قوى الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة إلى دارفور فلا تجد سلاماً تحفظه. ولكن ليس هذا سبباً للعجلة لأنه إذا أُريد لمساعي الوساطة التي يبذلها الإتحاد الإفريقي/الأمم المتحدة أن تُكلل بالنجاح، يجب تقادي الوقوع في فخ اعتبارها علاجاً شافياً وسريعاً. وتُشكل محادثات السلام خطوة أولى في عملية طويلة ولكن، لتكون ناجحة هي تقتضي مشاركة أشمل بما فيها مشاركة النساء.

يتعين على الجهود الدولية لصنع السلام وحفظه أن تستفيد من تأخر المحادثات في ليبيا وأن تتكيف مع التغييرات الطارئة على طبيعة النزاع وديناميكياته. ويتعين على الجهود أن تمارس ضغطاً فعالاً على حزب المؤتمر الوطني ليقف سياساته المسرفة في التلاعب بالمعادلة الديموغرافية. وحتى الساعة، لم يُبذل سوى القليل من الجهود لتحميل حزب المؤتمر الوطني المسؤولية. ومن الشأن الإخفاق في الاستجابة أن يجعل الأسرة الدولية شريكاً غافلاً في زرع بذور حرب أهلية مقبلة في السودان.

نيروبي/ بروكسل، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

لم يقرع نزاع دارفور على باب الحل السريع. بل تطوّر من ثورة ذات أهداف سياسية محددة إلى نزاع تظله التحالفات المتغيرة، الانشقاقات، التدخلات الإقليمية والدولية والبعد القبلي المتنامي والمعدّ. يصحّ هذا منذ التوقيع على اتفاقية سلام دارفور. وحزب المؤتمر الوطني هو العقل المدبر لهذا البعد وهو الذي أضفى طابعاً قبلياً على النزاع؛ والحزب حرك بمهارة الخيوط السياسية لشرذمة صفوف الثوار، وتمكين الحلفاء العرب وزرع الريبة في النفوس والحدّ من المساحة التي تتيح للدارفوريين التوحد حول رؤيا سياسية مشتركة ومعارضة النظام في الانتخابات المقبلة. كما وسّع الحزب رقعة تصرفه عبر مأسسة التغييرات الديموغرافية وخلق مواقع جديدة.

ولم تستطع الفصائل الثورية إبقاء تركيزها موحداً لا بل انزلت في دوامة العنف والقتال مستنفذة المساعي الخارجية لتوحيدها. وهي على غرار حزب المؤتمر الوطني، رفضت التوقيع على وقف سابق لإطلاق النار. لا بل حاول البعض منها توسيع رقعة النزاع إلى سكان كوردوفان مشجعين على الثورة والعصيان المحليين. وتورط في النزاع العديد من المجموعات العربية المشارك سابقاً في النزاع لمواجهة للعصيان حيث أبدى مزيداً من الإحباط لعمل حزب المؤتمر الوطني أو أراد ضمان مكاسبه في دارفور. وعلى الرغم من توقيعها اتفاق سلام، كان للجهات الموقعة على اتفاقية دارفور حضور مقلق على الأرض. ولقد أُلقت هذه النتائج بظلالها على ملايين الدارفوريين الذين يزداد على تهجيرهم

ملحق أ
 خارطة السودان

